جمعية
التنمية الزراعية

(الاغاثة الزراعية)

التقرير السنوي للعام

٢٠٠٧

من نحن

نحن مؤسسة أهلية ريادية لا تهدف الى الربح وتعمل في مجال التنمية الريفية وحماية البيئة وتحسين أوضاع المرأة، وتقدم الارشاد والتوعية والدعم والخدمات والاستشارات المتميزة للفرد والتجمعات والمؤسسات العاملة في ذات المجال معتمدين على المشاركة الفاعلة العريضة للفئات المستفيدة وتنمية وتطوير كفاءات الخبراء والعاملين في المؤسسة في سبيل تنمية مجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي.

الهدف العام:

«المساهمة في التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة».

سياسة الجودة:

«نحن نفعل ما نقول ونتأكد من جودة ما فعلناه»

تعرف سياسة الجودة في اتحاد جمعيات الاغاثة الزراعية على أنها تمسك الادارة والعاملين بتقديم خدمات تنموية مميزة فنيا (مهنيا ومنهجيا) تنبع من احتياجات وتوقعات الفئات الريفية المهمشة بأبعادها المعيشية والانسانية والبيئية بما يتناسب والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. سعى الاتحاد لتقديم خدماته من خلال نظام اداري دائم التطور، عبر اعطاء الأهمية للكادر والحفاظ على الروح التطوعية بروح الفريق.

رسالة مجلس الإدارة

شكل العام ٢٠٠٧ نقطة تحول جوهرية في حياة الشعب الفلسطيني ليس فقط في الجوانب السياسية، وإنما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. فقد شهد الربع الأول منه استمراراً للحالة الصعبة في العام ٢٠٠٦ من حيث شلل العملية السياسية وزيادة التجاذبات، مع تراجع في دور المجلس التشريعي ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. واستمر الحال كذلك إلى أن تم اتفاق مكة، الذي أخرج إلى النور حكومة الوحدة الوطنية. غير أن الأمور ازدادت سوءاً مع تفاقم الأحداث التي توجت بتزايد عملية الاقتتال الداخلي، حيث كان ما كان في حزيران من استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة، وبدأنا نتحدث عن وطن بجناحين وعن حكومتين وعن نظامين إن جاز التعبير. إن أخطر ما حملته أحداث حزيران إضافة إلى شق لحمة الوطن، هو هذا الصراع المحموم على تثبيت الأمر الواقع، وفقدان البوصلة السياسية والوطنية، وحيث لا يمكن لشعب يعيش هذه الحالة من أن يفرض نفسه على طاولة المحادثات.

وعليه، كانت نتائج أنابوليس ضعيفة، ولم تقدم للشعب الفلسطيني سوى المزيد من الوعود، في حين يمارس الاحتلال كافة أنواع القهر والإذلال ضد أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، حيث الإغلاق المشدد على القطاع، لدرجة استحالت فيه الحياة ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك التدهور الكبير في الحياة الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية للمواطن أمام موجة الأسعار المتدحرجة التي ألمت بالاقتصاد العالمي، ودفع الاقتصاد الفلسطيني ثمناً لها دون أن تكون له فرص التحكم في أي من مسبباتها.

ويرتبط بذلك تراجع منظومة القيم المجتمعية، وتآكل شبكة الأمان الاجتماعي الفلسطيني لصالح هوة الفقر والاحتياج، بالرغم مما بذل من قبل الحكومة المستقلة بعد أحداث حزيران من مجهود لرأب الفجوة الاقتصادية. إن تحديات من هذا النوع تتطلب من الجميع التوقف عندها من أجل التخفيف من وطأتها والعمل على الحد من تأثيراتها. وهنا وكما هي العادة تتحول القوى المجتمعية الفلسطينية وعلى رأسها منظمات العمل الأهلي التي تصف نفسها بالرائدة والمبادرة إلى مرحلة رد الفعل، وليس الفعل الهادف. وإذا كانت التنمية هي الفعل بحد ذاته، فلنا أن نتصور كيف استطاعت مجمل الظروف أن تعيد طرح التساؤلات على هذه المنظومة

المجتمعية الكبيرة بإمكانيات شعبها وبعزيمته على الصمود والبناء.
مرةً أخرى نجد أنفسنا أمام التحدي نفسه، هل نحن رواد عملية تنمية وإصلاح؟. أم أن دورنا يتراجع لنتعامل فقط مع مخرجات التداعيات على الأرض، سواءً كانت بأيد إسرائيلية أو من صناعة فلسطينية لا ننتمي إليها، ولا نفخر أبداً بها. سؤال كبير يحتاج إلى عزيمة من نوع خاص حتى لا نكون ضحية لمثل هذه التداعيات، وأن نبقي على دور ريادي ومتقدم في خدمة القضية الوطنية.
ولعل القوة التي أبقت على دور مميز في خضم هذه اللجة من الظلام، هو اتفاق كافة منظمات العمل الأهلي وإصرارها على ألا تكون جزء من لعبة شد الحبل التي اعترت المشهد الفصائلي الفلسطيني.
وبناءً على هذا التوجه، وبالرغم من تراجع دور هذه المؤسسات بسبب ما ألم بالوطن، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على موقع متقدم من النسيج المجتمعي الفلسطيني. والإغاثة الزراعية وهي أحد أكبر المؤسسات الأهلية استطاعت بكل فخر أن تحافظ على هذا الموقف بالرغم من الصعوبات كافه، فقد أدارت كافة تدخلاتها بطريقة تعزز وحدة الجميع وأعطت النموذج في الاستمرار في ريادية العمل التنموي بالرغم من قسوة الظروف، وبذلك استطاعت أن تنجز خطتها السنوية بشكل كامل، وعلى العكس تجاوزت إنجازاتها المنفذة ما هو مخطط. كما استطاعت أن تستمر في رعاية المبادرات الخاصة بدعم القطاع الريفي، حيث أطلقت مبادرتها الخاصة في مجال التمويل الصغير، كما استمرت في التعاون مع كافة الفاعلين في الساحة التنموية، ليس فقط تعاوناً وإنما تنسيقاً أثمر عن تشكيل أول ائتلاف فلسطيني من مؤسسات مختلفة. كما واستطاعت أن تبلور وثيقته البرنامجية للأعوام القادمة مستندة إلى تاريخ طويل في العمل تحت ظروف مشابهة.
واستمرت الإغاثة في علاقاتها بتجمعاتها وجماهيرها، بالرغم من حالة الاضطراب التي أصابت القواعد الجماهيرية جرّاء ما عصف بالوطن.
لقد حافظت الإغاثة على رسالتها الهادفة إلى تعزيز نضال شعبنا وتمكينه من ممارسة حقوقه حتى في أصعب اللحظات، ندرك بأن مهمتنا ليست باليسيرة، ولكن إيماننا بقوة قضيتنا وبعزيمة وإصرار جماهيرنا وبشراكتنا مع هذه الجماهير، تدفعنا على الدوام إلى أخذ موقع متقدم من قضايا مجتمعنا الفلسطيني كافه، وفي مقدمته ريفنا الصامد.

فهرس المحتويات

أولاً: تقرير الهيئة العامة ومجلس الإدارة ٩

ثانياً: نظرة على الوضع العام ١٠

سياسياً ١٠

اقتصادياً ١١

اجتماعياً ١٢

الوضع في قطاع غزة ١٣

ثالثا:الإطار التنظيمي والإداري ١٦

رابعاً: المحاور الإستراتيجية والانجازات للعام ٢٠٠٧ ٢٣

خامسا: التوجه نحو تعزيز الاستدامة ٣٠

سادساً: سادسا: الشراكات والتحالفات ٣٤

فهرس المحتويات

سابعاً: المعوقات ٣٧

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات ٣٩

تاسعاً: توجهات الخطة للعام ٢٠٠٨ ٤١

ملحق رقم ١: ملخص الانجازات للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ٤٣

ملحق رقم ٢ : المستفيدين من البرامج خلال ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ٤٨

ملحق رقم ٣: قائمة المشاريع للعام ٢٠٠٧ ٤٩

أولا: تقرير الهيئة العامة ومجلس الإدارة

تؤمن الإغاثة الزراعية بأهمية ومحورية الدور الذي تلعبه مرجعيات أية مؤسسة في حياتها، غير أنها لا تتوقف عند مسألة الإيمان، بل تقرن الإيمان بالعمل والممارسة.

لقد تجذر هذا الفهم ليس فقط في أوساط الهيئة العامة ومجلس الإدارة، بل تغلغل في ثقافة المؤسسة وأصبح جزءاً من ثقافة وممارسة العاملين، وبطريقة تحقق الانسجام والتفاعل بين كل هذه المكونات. ولأن هذا الفهم والإيمان متبادل بين المرجعيات والطواقم التنفيذية، تحرص هذه الطواقم على تقديم كل ما هو مفيد من أجل تمكين مرجعيات المؤسسة من لعب دور أكبر في الحفاظ على تقدم وتطور هذه المؤسسة الرائدة، بحيث باتت مرجعيات المؤسسات منخرطة بالكامل في حياة المؤسسة في المركز والفروع وفي المستويات كافة. هذا وتتويجاً لهذا التناغم عقدت المرجعيات المختلفة في المؤسسة الاجتماعات المختلفة، حيث عقدت الهيئة العامة خلال العام ٢٠٠٧ اجتماعين أقرت خلالهما العديد من القضايا أهمها:

١.المصادقة على التقرير السنوي المالي والإداري للعام ٢٠٠٦.
٢.المصادقة على المساهمة في تأسيس شركة ريف لخدمات التمويل الصغير.
٣.المصادقة على الخطة السنوية والموازنة للعام ٢٠٠٧.
٤.الموافقة على تجديد عقد مدقق الحسابات للعام ٢٠٠٧ بناءً على توصية مجلس الإدارة.
٥.المصادقة على النظام الأساسي بعد إجراء بعض التعديلات عليه.

فيما عقد مجلس الإدارة خلال العام ٢٠٠٧ خمسة اجتماعات، ناقش خلالها جملة من القضايا المهمة في حياة المؤسسة وفي مقدمتها:

١.مراجعة وإقرار الخطة وموازنة العام ٢٠٠٧، والتوصية بذلك إلى الهيئة العامة.
٢.مراجعة وإقرار التقرير السنوي الفني والمالي.
٣.إقرار صلاحيات اللجان المختلفة وتطوير نطاق عمل بعضها.
٤.إقرار جملة مقترحات متعلقة بالسياسات التمويلية في المؤسسة.
٥.إقرار تولي الإغاثة مسألة إدارة الجهد الخاص بتشكيل اتحاد جمعيات التنمية الزراعية، وبلورته على أرض الواقع.
٦.إقرار التعديلات على النظام الداخلي، ودعوة الهيئة العامة الانعقاد في جلسة غير عادية.
٧.إقرار العلميات المتعلقة بقاعدة الاستثمارات في المؤسسة.
٨.إقرار التسهيلات البنكية والائتمانية المختلفة للمؤسسة.

ثانيا: نظرة على الوضع العام

شهد العام ٢٠٠٧ انعطافاً حاداً في حياة الشعب الفلسطيني، وفي مسار قضيته الوطنية. ففي هذا العام تفاقم التجاذب الفصائلي ليصل إلى أعلى درجاته، وسقطت أمام هذا التجاذب وحدة وحرمة الدم الفلسطيني، الذي طالما ظل أحد أهم المبادئ التي حكمت الاختلافات الفصائلية على مدى أكثر من أربعين عاما. ومع تفاقم الصراع جاء اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية كأحد أهم المحطات للخروج من المأزق. غير أنه وبسبب الاستعجال وعدم معالجة جذور الأزمة، أسفر عن أهم وأخطر ما واجهته القضية الفلسطينية خلال الأربعين عاماً الأخيرة، فلقد أتت الصراعات على وحدة الوطن، وبتنا نتحدث عن وطن بجناحين، وعن أجندات مختلفة في كل جناح، الأمر الذي شكل نقطة ضعف ربما أخطر من فشل عملية التفاوض.

وفي الجانب الآخر، كان الجهد الدولي في إطلاق عملية السلام مقروناً بالفشل، حيث غاب عن هذا الجهد الاحتكام إلى الشرعية الدولية، وأصبحنا نحتكم إلى معادلات أقل ما يمكن أن توصف به هو محاولتها الدائمة تفريغ القضية الوطنية من مضمونها العادل.

إن حالة كالتي مرت بها القضية الفلسطينية في العام ٢٠٠٧، تحتاج إلى جهود كبيرة وبخاصة في المستوى الوطني، ولأن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هي أحد مكونات هذا النسيج، فقد تأثرت بهذا التغيير الحاد الذي عاشه المشهد الفلسطيني. ومع محاولات هذه المؤسسات للعب دور في جسر الفجوة، إلا أن محاولاتها اصطدمت بالواقع المرير، وبدلاً من أن تشكل هذه المؤسسات حالة طليعية في مواجهة الضرر الكبير الذي لحق بنسيج المجتمع، أصبح جزءاً منها يعيش هذه الحالة، فيما اتخذت مؤسسات أخرى دوراً في ترميم ما أنتجته الحالة التي آلت إليها الأوضاع في القطاع والضفة الغربية ولم تستطع كل المحاولات أن تثمر في جسر الفجوة.

ولعل ما مر به الوطن وما آلت إليه الأمور، يستوقفنا كمؤسسات مجتمع مدني حاولت على الدوام أن تكون لاعباً فاعلاً في كل ما يتعلق بقضايا وهموم المواطن الفلسطيني، وفي الواقع المُعاش أصبحت مهمة مؤسسات المجتمع المدني أكثر صعوبة، ليس فقط نتيجة حالة الانقسام، وإنما نتيجة لتراجع هامش الحريات بادّعاء أن ما حدث من انقسام، يحتاج إلى سيطرة من نوع ما لإعادة الأمور إلى نصابها، وعدم السماح بتفاقم الحالة.

إن ما يمكن استنتاجه من هذه الفترة أن تغيرات قد طرأت على المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافه، والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي:

سياسياً

١. استمرار محاصرة الحكومة التي شكلتها حماس على المستوى الدولي والإقليمي، وزيادة حدة التجاذب بين طرفي المعادلة الفلسطينية.

٢. اشتداد حدة الخلاف أدى إلى الاقتتال الداخلي وسقوط ضحايا، وبذلك سقطت مقولة حرمة الدم الفلسطيني، وأصبح الدم الفلسطيني آخر حصن لطالما توقفت عنده كل الاختلافات.

٣. في محاولة سريعة ومستعجلة للخروج من مأزق الاقتتال الداخلي، تم وعلى عجل التفاوض بين الفصيلين المتقاتلين، وتوقيع اتفاقية مكة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي لم تدم لأكثر من ثلاثة أشهر، نظراً لأن حكومة الوحدة الوطنية كانت

جزءاً من اتفاق يتبعها محطات أخرى.

٤. تشكيل حكومة الطوارئ والتي أعقبت حل حكومة الوحدة الوطنية، غير أن حكومة الطوارئ أصبحت من مسلمات الوضع الجديد.

٥. خضوع الشارع الفلسطيني لتأثيرات خارجية كبيرة جرّاء الأزمة، حالت دون الوصول إلى اتفاق لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه وإعادة الوحدة الوطنية جغرافياً.

٦. على الصعيد الإسرائيلي، استمرت الإجراءات المختلفة من مصادرة أراض وتوسيع مستوطنات، وتسريع بناء جدار الفصل.

٧.استمرار السعي للتسوية السياسية من جانب الطرف الفلسطيني دون استجابة من الطرف الإسرائيلي.

٨. انعقاد مؤتمر أنابوليس على أرضية خارطة الطريق، وتجاوز قرارات الشرعية الدولية، وإقصاء ممنهج للرباعية، وتبلور الدور الأمريكي بشكل أكبر.

٩. زيادة حدة الحصار على قطاع غزة لأسباب عزتها إسرائيل بالأمنية، وجوهرها خنق المواطنين في قطاع غزة، ومنع أية محاولة لاستعادة الوحدة.

١٠. شلل كامل في المؤسسات والأطر الديمقراطية وفي مقدمتها المجلس التشريعي جرّاء الاستقطاب الحاد.

اقتصادياً

١. استمرار الإغلاق في قطاع غزة، وسياسية الحواجز في الضفة أدت إلى زيادة حدة الفقر، والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها قياساً بالأعوام السابقة، حيث وصلت النسبة في الضفة الغربية إلى ٦٠٪، وفي غزة إلى حوالي ٧٩٪، وبلغت نسبة من يعيشون الفقر المدقع ٢٧٪، مع زيادة الاعتماد على المساعدات الغذائية.

٢. زيادة نسبة البطالة والتي وصلت إلى مستويات قياسية أيضاً في هذا العام، حيث

بلغت نسبة البطالة ٢٩,٦٪ في الضفة، و ٣٩٪ في القطاع، حيث ترتب على الإغلاق الشديد للقطاع وعدم وصول المواد الأولية خروج ما يزيد عن (٧٥,٠٠٠) عاملاً في المنشآت الاقتصادية الفلسطينية في القطاع، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل.

٣. توقف حوالي ٩٥٪ من المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة عن العمل، نتيجة الإغلاق الشديد والمتواصل.

٤. فقدان حوالي (٤٠,٠٠٠) عامل في قطاع الزراعات الربحية لفرص عملهم نتيجة الإغلاق وعدم القدرة على تصدير المنتجات.

٥. تراجع الناتج الإجمالي المحلي بمعدل ٦٠٪، وانخفاض الاستثمار بنسبة ١٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٦.

٦. زيادة الإنفاق على الغذاء والذي وصل إلى حوالي ٦٢٪ من مجمل الدخل.

٧. ارتفاع حاد في أسعار المدخلات المختلفة وفي مقدمتها المدخلات الأساسية للحياة، بسبب ارتباطها بالزيادة الحادة لأسعار النفط عالمياً.

٨. تراجع في أسعار صرف الدولار، الأمر الذي قلل من قيمة المساعدات الخارجية المرتبطة بالدولار، حيث فقد الدولار معدل ٢٠٪ من قيمته لصالح الشيكل والعملات الأخرى.

اجتماعياً

بالنظر للتفاعل الحاصل بين القطاعات الاقتصادية والسياسية وأثرها على القضايا الاجتماعية، فقد كان لتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية أثرا كبيراً في الجوانب الاجتماعية، كان من أبرزها:

١. ارتفاع حاد في نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية.

٢. ارتفاع في نسبة المواطنين الذين يعانون من الأمراض المزمنة.

٣. تراجع في خدمات الشؤون الاجتماعية.

٤. ازدياد ظاهرة التسرب من المدارس والتي سجلت ارتفاعاً بلغ ٣٢٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٦.

٥. انخفاض مستويات التعليم وجودته جرّاء استمرار الإضراب وعدم الانتظام في الدراسة في الضفة والقطاع نتيجة الإضراب من قبل موظفي الدولة، والإغلاق نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية.

٦. ارتفاع في معدل جرائم السرقة والاحتيال والسطو نتيجة تفاقم الأوضاع الأمنية.

٧. غياب الأمن الشخصي والأمن على الممتلكات، حيث ما يزيد عن ٨٤٪ من المواطنين لديهم قلق على أمنه الشخصي وأمن ممتلكاته.

٨. شلل في النظام القضائي وتعثر آلاف القضايا المنظورة أمام القضاء.

٩. ارتفاع في نسبة تعاطي المخدرات وبالتحديد في قطاع غزة.

١٠. تبلور ظاهرة التهريب بشكل كبير في القطاع مع ما تنتجه من ضرر بالاقتصاد وبقيم الشعب.

١١. في ظل غياب المحاكم وسلطة القانون، وتراجع دور المؤسسات التنظيمية في حل الخلافات نتجت العشائرية والقبلية بشكل كبير، وأتت على قيم مثل التسامح والعدالة وسيادة القانون.

١٢. تراجع في دور المؤسسات الاجتماعية القاعدية منها والوطنية، وبخاصة في معالجة الحالة المتفاقمة في أوساط المجتمع الفلسطيني.

ولأن الريف الفلسطيني يشكل القاعدة الأكبر سكانياً، ومن حيث توفر المصادر، فإنه وبلا شك قد تضرر بشكل كبير جرّاء التراجع في المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية. ولأن القطاع الزراعي عماد الاقتصاد الريفي، فهو بلا شك قد أصابه ما أصاب الاقتصاد الفلسطيني جرّاء تراجع العملية السياسية، واشتداد مدة الإغلاق والحصار، حيث واجه القطاع الزراعي جملة من التحديات أدت في النتيجة النهائية إلى تراجع دوره الاقتصادي والاجتماعي، حيث عاش الاقتصاد الزراعي جملة من الأحداث أهمها:

١. استمرار أعمال الاستيطان وعزل الأراضي لإقامة الجدار.

٢. استمرار السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تجريف الأراضي لأسباب أمنية، حيث أتت الجرافات الإسرائيلية على آلاف الدونمات دونم، واقتلعت عشرات آلاف من الأشجار المثمرة والمنشآت الزراعية. (٣٤٦٥٠ شجرة)

٣. فقد المزارعون في الضفة والقطاع الفرصة المتاحة لتسويق منتوجاتهم، وبخاصة المنتوجات المعدة للتصدير مثل الزهور، الفراولة وغيرها.

أمام تراجع المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية، تراجعت قيمة المخصصات للقطاع الزراعي إلى أقل من ١ بالمائة

الوضع في قطاع غزة

خضع قطاع غزة نتيجة الأحداث لنموذج حصار لم يتعرض له شعب في التاريخ المعاصر. حصار وإغلاق شمل كافة نواحي الحياة الفلسطينية وبطابعها اليومي والمعيشي لم يكن حصاراً سياسياً بالمعنى المعروف للحصار السياسي والاقتصادي والذي يوجه ضد السلطة الحاكمة. بل كان حصاراً موجه لجميع الشعب القاطن في قطاع غزة والذي أثر على حياته الصحية، التعليمية، الزراعية، الاجتماعية ..... الخ . هذا بدوره ترك تأثيرات سلبية على عمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية بشكل عام وآثاراً أكثر تدميراً على القطاع الزراعي بشكل خاص فهذا القطاع كان يعاني بالأساس من إشكاليات وتعقيدات كبيرة قبل هذه الأحداث بدأً بالاغلاقات المتكررة لقطاع غزة وانتهاءا بوضع العراقيل أمام حركة التنقل والتصدير الزراعي إلى الخارج تحت مبررات أمنية واهية وكذلك القيام بتدمير ممنهج للأراضي الزراعية والبنية التحتية لهذا القطاع الهام.

وللتعاطي مع هذه التطورات المتلاحقة قامت الإغاثة الزراعية وبمرونة وبكفاءة عالية وتميز بالتعاطي مع هذه الأوضاع غير العادية عن طريق تطوير العديد من البرامج التي تستجيب لهذه التطورات منها:

تطوير برنامج من المزارع الفقير إلى الأسر الفقيرة والذي يساعد على حل إشكالية التسويق التي واجهت المنتوج الزراعي عن طريق شراء هذه المنتوجات بأسعار عادلة وتوجيه هذه المنتوجات إلى الأسر الفقيرة التي أنهكها الحصار. كان هذا البرنامج من البرامج الناجحة جداً والذي مزج بين الإغاثة والتنمية حيث قامت فيما بعد العديد من المؤسسات بتنفيذ مشاريع مماثلة ساهم في تنفيذ هذا البرنامج كم هائل من المؤسسات القاعدية في كافة أنحاء قطاع غزة والتي قارب عددها نحو ثمانون مؤسسة قاعدية في فترات قصيرة تتناسب مع المواسم الزراعية القصيرة وحجم الموازنات الضخم المتاح.

ساهمت الإغاثة وبشكل كبير جداً مع العديد من المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والجامعات في تشكيل اللجنة الدولية لرفع الحصار التي قامت بالعديد من الأنشطة والبرامج الموجه للخارج بهدف التعريف عن الحصار وتأثيراته على حياة الناس من الناحية الإنسانية حيث تم لقاء ما يقارب مئة عضو برلمان أوروبي وممثلي مؤسسات وكنائس ولجان تحقيق مما كان لذلك تأثير ايجابي كبير في الرأي العام والأوروبي والعالمي اتجاه الوضع الفلسطيني في قطاع غزة.

ساهمت الإغاثة الزراعية في تشكيل لجنة الوفاق والمصالحة بين طرفي الصراع ومحاولة التقليل من مخاطر ما جرى وحث كلا الطرفين إلى اعتماد لغة الحوار كمنهج وحيد لحل أي خلاف أو اختلاف.

استمرت الإغاثة في غزة بالعمل في المشاريع التطويرية قدر الإمكان رغم قلة مدخلات الإنتاج عن طريق إبداع أدوات ووسائل جديدة ومبتكرة للعمل سواء في تسييج الأراضي الزراعية عن طريق الأشجار المثمرة وكذلك شبكات الري باستخدام البدائل المحلية. فقد استمر العمل في برنامج استصلاح وتطوير الأراضي كما كان

سابقاً بعد أن تم تحديد أماكن العمل التي تبعد عن المناطق الحدودية.

نتيجة للأحوال المعيشية الصعبة وارتفاع نسبة البطالة والتي تجاوزت ٦٥٪ من الأيدي العاملة فقد قامت الإغاثة الزراعية بإدارة العديد من برامج خلق فرص العمل في القطاع الزراعي بالتعاون مع العديد من المؤسسات منها برنامج خلق فرص عمل ، التعاون ،السويسري ،دياكونيا ..... الخ والتي وفرت آلاف أيام العمل لكم هائل من العمال.

قامت الإغاثة بإدارة برنامج تقديم مساعدات غذائية من المواد الأساسية للعديد من الأسر المحتاجة في المخيمات وفي المناطق الفقيرة في مدينة غزة ضمن برنامج التكافل الاجتماعي.

رغم قساوة الأوضاع تمكنت الإغاثة من الاستمرار في عملها وبرامجها العادية سواء في تدريب المهندسين ، برامج الاستصلاح ، برامج العمل مع المرأة ، التوفير والتسليف .... الخ حيث استطاعت أن تذلل العديد من الإشكاليات والعقبات .

ثالثا: الإطار التنظيمي والإداري

المرجعيات والهيكلية

خلال ال ٢٥ سنة الماضية والتي عملت فيها الإغاثة جنبا إلى جنب مع فئاتها المستهدفة لتحقيق غاياتها التنموية في تطوير الريف والنهوض به استطاعت مراكمة ارث واسع ومتنوع من الخبرات الفنية والإدارية وأصبحت قادرة على تلمس وتحديد حاجات مختلف الفئات والاستجابة لها وفق ديناميكية عمل تتفق مع رؤيتها التنموية والإمكانات المتاحة ومتطلبات الجهات التمويلية المختلفة.

تتمتع الإغاثة بقدرة عالية على التعلم ونقل الخبرة والذي بدا جليا من خلال تبنيها وتطويرها للعديد من المفاهيم التنموية في عملها (الربط ما بين الإغاثة والتنمية، سبل العيش المستدام) وكذلك تبني مفهوم العناقيد في التنمية في تصميم مختلف التدخلات

تمتاز الإغاثة بمرجعيات واضحة للحكم ورسم السياسات وصنع القرارات يمكن تلخيصها ب:

الهيئة العامة: تتكون الهيئة العامة من مجلس يبلغ عدد أعضائه ١٠٦ عضوا (٦٩ من الرجال و ٣٧ من النساء) موزعين على الوطن والشتات وممثلين لمعظم القطاعات وهي أعلى مرجعية تشريعية في الإغاثة.

مجلس الإدارة: يتكون من ١٣ عضوا يجرى انتخابهم من قبل الهيئة العامة وهم الجهة المسؤولة عن مراقبة الجهاز التنفيذي ومدى التقييد والالتزام بالسياسات والإجراءات التي جرى إقرارها من قبل الهيئة العامة

الإدارة التنفيذية: تتكون هذه الإدارة من المدير العام للجمعية ومدراء الدوائر المركزية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وهي الجهة التنفيذية المسؤلة عن تحقيق الأهداف المرسومة لها من قبل مختلف المرجعيات.

إدارة البرامج الفرعية: يتكون هذا الطاقم من مدراء البرامج والمنسقين للمشاريع التابعة للدائرة المعنية لتحقيق الأهداف المرسومة حيث عمدت الإغاثة إلى تجزئة العمل ضمن ٨ برامج فرعية قامت على تنفيذها ثلاث دوائر فنية مركزية ودائرتين داعمتين، كما يلي:

١) الدوائر الفنية:

> دائرة البرامج والمشاريع
> دائرة بناء القدرات
> دائرة الضغط والمناصرة

٢) الدوائر الداعمة:

> الدائرة المالية
> دائرة المصادر البشرية

إدارة الفروع: تتكون من مديرة للفرع وفريق عمل من المرشدين/ات التنمويين والمسئولين عن تنفيذ جميع الأنشطة موزعين على ٥ مكاتب كما يلي:

١. المكتب الرئيسي في رام الله.
٢. مكتب فرعي لإدارة شؤون القطاع في غزة

٣. مكتب لإدارة شؤون الشمال ويغطي كل من جنين، نابلس، طوباس، طولكرم وقلقيلية.

٤. مكتب لإدارة شؤون الوسط ويغطي الأغوار رام الله والقدس وبعض من مناطق سلفيت.

٥. مكتب لإدارة شؤون الجنوب ويغطي منطقتي بيت لحم والخليل.

جميع هذه المكاتب مؤسسة على احدث الطرق الإدارية الحديثة من حيث : أنظمة الحاسوب والمعلومات ووسائل الاتصال المرئي من خلال شبكة الفيديو كونفرنس والمسموع من خلال شبكتي جوال وسيلكوم.

مراكز التدريب : حرصت الإغاثة منذ انطلاقتها على إنشاء وتفعيل الجانب التطبيقي للعلوم والأبحاث الزراعية وحواضن للمشاريع والأفكار الخلاقة ولها حاليا ثلاث مراكز لتدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج موزعة على أريحا، مركز الشهيد نعيم خضر في الزبابدة ومركز في غزة

الهيكلية التنظيمية

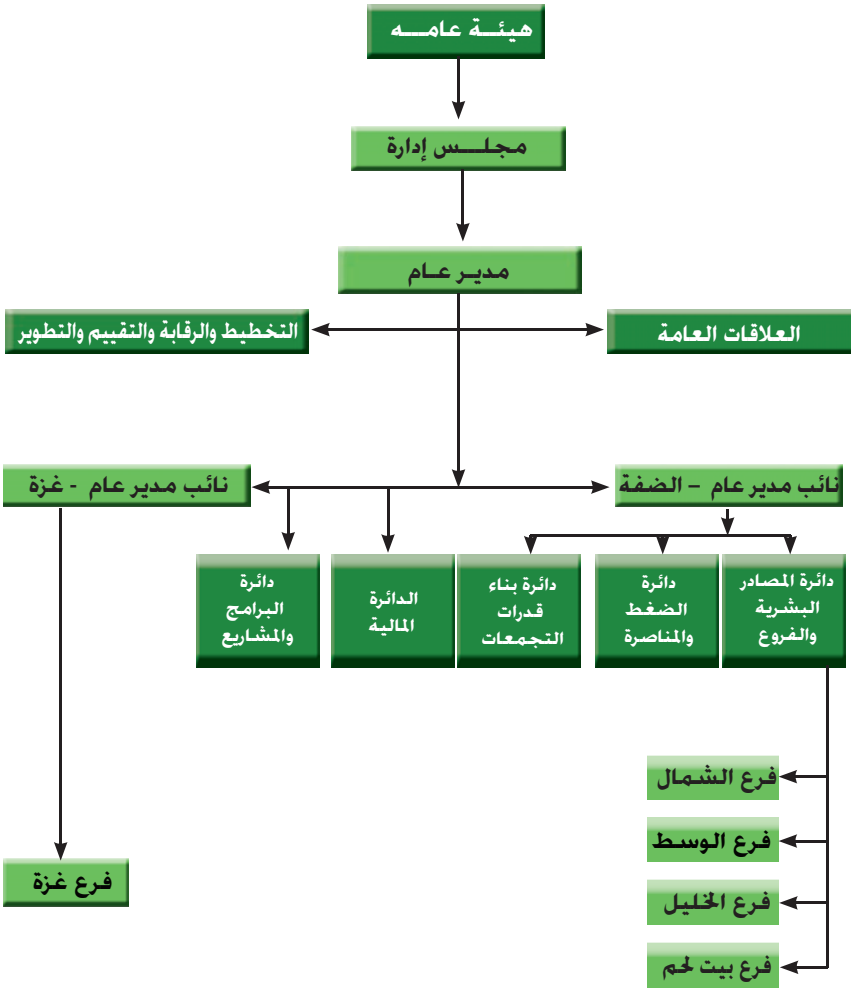

البيئة الداخلية:

قامت المؤسسة في العام٢٠٠٧ بتطوير الهيكل التنظيمي بما يتلاءم مع تحقيق أهداف الإستراتيجية، من خلال إعادة تشكيل الدوائر والوحدات التنظيمية التابعة، وتوضيح الاختصاصات لكل دائرة، وتطوير سياسات الموارد البشرية من خلال تطوير الأنظمة الخاصة بالاستقطاب والتعيين، وتقييم الأداء، والتدريب، والتحفيز، والتطوع، وتحديث بطاقات الوصف الوظيفي، التي تساعد على الاحتفاظ بالكادر والعمل على تحفيزه، مما يلعب دوراً رئيساً في دفع الموظف لتقديم أقصى طاقاته من خلال توفير بيئة العمل ايجابية ومساندة للارتقاء بأداء الموظف وتحسين إنتاجيته والذي بدوره يؤدي إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي.

فقد قامت المؤسسة باعتماد سياسة تطوير كوادرها البشرية عن طريق الاستثمار في الموظفين من خلال توفير البرامج التدريبية المناسبة على الصعيدين الداخلي والخارجي ومن خلال الاجتماعات والورش الداخلية التي تم عقدها في المؤسسة، وذلك حسب دراسة الاحتياجات التدريبية التي تم إعدادها في العام ٢٠٠٦ التي ترتكز على الاحتياجات التدريبية للموظفين وتنوع الوظائف، وبحسب متطلبات الخطة الإستراتيجية وروعي في اختيار البرامج التدريبية تجسير الفجوة بين أداء الموظف الفعلي والأداء المستهدف، حيث بلغ عدد الموظفين الذين استفادوا من البرامج التدريبية لعام ٢٠٠٧، (١١٤) موظفاً كانت في المجالات التالية: المهارات الأساسية في استخدام الحاسوب، اللغة الإنجليزية، التخطيط بالمشاركة، AgroMicrosoft، التدقيق الداخلي والتفتيش وأنظمة الجودة، Food Safety Hygiene، سبل العيش المستدام (S.L.A)، جدولة الري، Global Gab، الضغط والمناصرة، التخطيط الاستراتيجي، إعلام، الزراعة العضوية (Haccp) ، تتبع المنتج الغذائي (Traceability)، دورة في التلوث الغذائي البكتيري، الزراعة التصديرية، يوروجاب، Clusters, Export Product، المكافحة المتكاملة (IPM)، الري والتسميد وإدارة التسميد، Harvest and Post harvest، تربية النحل، الحدائق المنزلية، تقييم المخاطر، السلامة الغذائية، التقييم، الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية، إدارة الأزمات، إدارة الوقت، كتابة التقارير، MIS، مهارات الاتصال، كتابة وإدارة المشاريع، تفتيش مزارع عضوية، دراسة الجدوى الاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى نظام التعليم الجامعي المعتمد في المؤسسة الذي يشجع الموظفين لاستكمال دراستهم الجامعية في المجالات المفيدة لعمل الموظف والمؤسسة ككل وتوفر المؤسسة مساهمة بالوقت والتكلفة المادية للاستثمار في هذا المجال، علماً بأن معدل المستفيدين من هذا النظام (١٠) موظفين سنوياً.

كما أعطت المؤسسة اهتماماً في نظام المكافآت والحوافز الذي يهدف إلى تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته من خلال تقدير جهوده المبذولة وحفزه ماديا و/أو معنويا ضمن معايير وآليات محددة، حيث قامت المؤسسة بالعديد من الأنشطة كصرف المكافآت المادية، احتفالات أعياد الميلاد لموظفي المؤسسة، وتوزيع الهدايا التقديرية.

أما فيما يتعلق بالكادر الوظيفي للمؤسسة للعام ٢٠٠٧، فقد بلغ عدد العاملين حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ ، ١٢٣ موظفاً وقد شكلت الإناث ما نسبته ٣٣٪، حيث واجهت المؤسسة بعض المعيقات في عملية التوظيف بسبب التنافس الشديد على الموظفين المؤهلين، و نقص عدد المهندسات الزراعيات المؤهلات على المستوى الوظيفي بالإضافة إلى كون ظروف العمل في ظل الإغلاق لا تشكل عملاً محفزاً للنساء. كذلك فقد توزع الكادر الوظيفي بين ٧١٪ في الوظائف المتعلقة بتنفيذ البرامج المختلفة فيما شكل الطاقم

المساند في المؤسسة ما نسبته ٢٩٪ . هذا ويعود ارتفاع حجم الكادر المساند إلى التعقيدات المختلفة التي تشهدها بيئة التمويل واشتراطات الجهات المانحة.

كما استمرت المؤسسة خلال العام ٢٠٠٧ في تطوير قدرات الفروع اللوجستية من حيث التجهيزات المكتبية كأجهزة الحاسب الآلي والطابعات وماكينات التصوير والماسحات الضوئية والكاميرات الرقمية وأجهزة الاتصال كالهواتف الأرضية والأجهزة المحمولة والفاكسات والأثاث وتوفر قاعات تدريب. هذا بالإضافة إلى تركيز الاهتمام بخدمة الفيديو كونفرنس وتطويرها وتحديثها لضمان استمرار الاتصال بشكل فاعل مع فروع المؤسسة خاصة فرع غزة لخصوصيته.
وانطلاقاً من إيمان المؤسسة لحاجتها إلى جهود المتطوعين في المجتمعات المحلية - المستفيدة من مشاريع المؤسسة - للمساهمة في تنفيذ المشاريع ونشاطات البرامج المختلفة عملت المؤسسة على تطوير نظام خاص بمتطوعي المؤسسة شمل على العديد من القضايا كتعريف المتطوعين في المؤسسة وأنواع ومعايير التطوع والية استقطاب وتحفيز المتطوعين.

قيم العمل :

يحكم عمل الإغاثة الزراعية مجموعة من القواعد والقيم والتي تعتمد في جوهرها على:

١) الحرص على تمثيل القطاع الزراعي لدى دوائر رسم السياسات وصنع القرار حيث مثلت الإغاثة المؤسسات العاملة في الزراعة عند تطوير الخطة الوطنية خلال العام ٢٠٠٧.

٢) ضرورة الانسجام مع الخطط الوطنية ومحاكاتها في معظم التدخلات

٣) التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية حيث نجحت الإغاثة في تكريس وقيادة تحالف من ٤ مؤسسات تنموية وطنية هادفة لتطوير الرف (مركز تطوير الأراضي، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، اتحاد لجان العمل الزراعي)

٤) التنسيق الفاعل مع باقي المؤسسات العاملة في الميدان من خلال تبادل الخبرات والمعلومات لتجنب التناقض والتضارب في الرؤى والأهداف

٥) الانحياز للفقراء والمناطق الريفية المهمشة.

٦) بناء قدرات الفئات المستفيدة وتفعيل قيم الشراكة مع المجتمع المحلي حيث لا يقتصر دور الإغاثة على تقديم الخدمة بل تكاملها وإحداث تغيير ايجابي مستدام.

٧) تعظيم قيم التطوع والتكافل الاجتماعي والذي ضمن استفادة أكثر الفئات فقرا من الخدمات التي تقدمها الإغاثة حيث كان للتكافل والعمل التطوعي الدور الكبير لتوفير المساهمة المطلوبة لدى المعدمين مما مكنهم من الاستفادة.

٨) قيم الشفافية والمساواة حيث يستوي الجميع في التنافس على الحصول على الخدمة وفق معايير واضحة والية اختيار معلنة للجميع.

٩) الشفافية والمساءلة حيث تخضع جميع المشاريع لعمليات التقييم والتدقيق الداخلي والخارجي وفق معايير واضحة وشفافة وتعلن نتائجها للمعنيين.

١٠) مراعاة البعد الجندري في جميع المراحل وضمان نصيب النساء في التوظيف ومخصصاتها من الموازنة العامة وإزالة جميع الحواجز التي تمنعها من الاستفادة.

اليات العمل

انتهجت الجمعية العديد من الإجراءات لتنفيذ الأنشطة المخططة وفق مجموعة من

الخطوات تضمن المشاركة الواسعة لتحقيق أفضل النتائج وإحداث التغييرات الايجابية والمستديمة على مختلف الفئات المستهدفة ويمكن تلخيص هذه الخطوات بما يلي:

> **الطواقم:**

تعتمد الجمعية في عملها على طاقم متنوع الخبرات يتكون من ١٢٣ موظفا موزعين على مختلف مكاتب الإغاثة الزراعية وتبذل الجمعية جميع الجهود في استقطاب الكفاءات المحلية والاستعانة بالخبرات الخارجية بما يتناسب مع برامجها. وفي هذا الإطار تولى الجمعية أهمية خاصة لتوظيف النساء على جميع المستويات.

> **أدلة العمل:**

وفقا للنظام الداخلي للجمعية تقوم الدائرة المعنية بإصدار دليل عمل لجميع المشاريع التي تنفذها والتي تزيد موازنتها عن ٣٠٠٠٠ دولار. يحتوي دليل عمل المشروع على:

- وصف كامل لطبيعة المشروع من حيث الجهة الممولة مدة المشروع أماكن التنفيذ والفئات المستهدفة
- الإطار المنطقي للمشروع والذي بين أهداف المشروع.
- الجوانب التنفيذية من حيث الإعلان واختيار المستفيدين. قيمة الدعم وأشكاله
- الجوانب الرقابية على نوعية الخدمات المقدمة لمراقبة الجودة
- استراتيجيات تسليم الخدمة للمستفيدين

> **التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية:**

استنادا إلى تحليل الشركاء ومسح المؤسسات العاملة في مواقع العمل المستهدفة يقوم مدير المشروع ومدير الفرع بوضع خطة للتعامل مع مختلف الشركاء لضمان التنسيق والتكامل وتبادل الخبرة من خلال لجان العمل التوجيهية مركزيا وعلى مستوى المواقع من خلال لجان العمل الميدانية.

> **الإعلان عن الخدمة:**

تقوم جمعية التنمية بالإعلان عن خدماتها في مواقع العمل المستهدفة بجميع الوسائل الممكنة لضمان وصول المعلومة للجميع من خلال الإعلان المكتوب في جميع المرافق العامة واللقاءات المتكررة لجميع المؤسسات العملة في الموقع.

> **تشكيل لجان العمل**

خلال مرحلة الإعلان عن المشروع تقوم الجمعية بعقد سلسلة من اللقاءات التحضيرية

مع جميع المؤسسات والتجمعات على مستوى الموقع تتوج بتشكيل لجنة للمشروع ممثلة لمعظم هذه التشكيلات مع ايلاء أهمية خاصة لتمثيل النساء في هذه اللجان. تلعب هذه اللجان دورا حيويا في تنفيذ المشروع بدأ من الاعلان، توزيع الطلبات، اختيار المستفيدين، الرقابة على سير العمل ونوعية الخدمات المقدمة والصرف المالي للمشروع وأخيرا استلام الخدمة.

> اختيار المستفيدين

عملية اختيار المستفيدين تتم وفق آلية تتسم بأقصى درجات الشفافية والتنافس الحر وتكافؤ الفرص أمام الجميع. حيث تجري العملية من قبل لجنة الموقع والجمعية وفقا لمعايير اختيار واضحة تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفنية للخدمة المعلن عنها وأوزان لهذه المعايير حيث ويتم الفرز واختيار المتقدمين الحاصلين على أعلى تقييم وإعلان النتائج للجميع.

> التعاقدات والشراء

جميع عمليات التعاقد على الخدمات والمواد تتم وفق نظام المشتريات المعمول به في المؤسسة وكذلك أنظمة الجهة الممولة والذي يبدأ باستدراج العروض وصولا إلى التناقص الحر والمفتوح وفقا لشروط مرجعية/ جدول كميات ومواصفات من خلال وسائل الإعلان الرسمية المحلية والدولية حسب الموازنة المخططة بهدف الحصول على أفضل خدمة وبالسعر المنافس.

> المتابعة الرقابة

إجراءات المتابعة ومراقبة الجودة تتم على جميع المستويات وتغطي جميع المراحل بدأ من التخطيط وانتهاء بإغلاق النشاط وتسليم الخدمة للمستفيدين لضمان تحقيق

الأهداف المرسومة من حيث الكفاءة والفاعلية في الأداء واستخدام الموارد

- على المستوى المركزي حيث يقوم الموظف المكلف بالتأكد من تماشي المشاريع مع الأهداف العامة للمؤسسة كما يقوم مدراء البرامج ومنسقي المشاريع بمراقبة الكفاءة والفاعلية في تنفيذ الأنشطة المخططة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتذليل الصعاب والمخاطر التي تهدد بيئة العمل وضمان جودة الخدمات.
- على مستوى الفروع يقوم مدراء الفروع والعاملين الميدانيين بمراقبة ومتابعة العمل في الميدان لضمان الشفافية في الاختيار والمشاركة الواسعة لمختلف الشرائح من خلال أطرهم التنظيمية ولجان العمل ونوعية الخدمة المقدمة.

> إعداد التقارير

تتمتع الإغاثة بنظام للتقارير دوري ومنتظم لإصدار مختلف التقارير المالية والفنية ضمن قنوات اتصال واضحة حيث تتمتع الإغاثة بنظام معلومات للتوثيق واتخاذ القرار للتلائم ونوعية التقارير المطلوبة على جميع المستويات الإدارية ولمختلف الأغراض.

رابعا: المحاور الإستراتيجية والانجازات للعام ٢٠٠٧

يغطي هذا التقرير العام٢٠٠٧ وهي السنة الثالثة والأخيرة للخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والتي كانت تسعى للمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتيه::

١. تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

٢. المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية..

٣. المساهمة في تعزيز النضال الوطني والمجتمعي الفلسطيني.

من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول عملت الإغاثة على:

> تبني أساليب وتقنيات مستدامة صديقة وداعمة للبيئة.

> حماية و تطوير المصادر الطبيعية (الأرض و المياه) و زيادة إنتاجيتها.

> تعزيز التكافل الاجتماعي ومساعدة العائلات الفقيرة في ظروف الطوارئ.

> المساهمة في حل مشاكل التسويق الزراعي للتجمعات وتشجيع تدخل القطاع الخاص.

> تشجيع إقامة صناديق الادخار والتوفير والتسليف والمشاريع المدرة للدخل وخلق فرص العمل

من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني عملت الإغاثة على:

> دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات واتحادات المزارعين.

> دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات واتحادات المرأة الريفية.

> دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات واتحادات الشباب في الريف.

> دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات واتحادات المهنيين والتخصصيين.

> دعم إنشاء وتقوية اللجان الشعبية(الجدار، التكافل، المرصد)

من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث عملت الإغاثة على:

> تعزيز قيم المجتمع المدني وتفعيل دور مؤسساته.

> تعزيز قواعد السلام المبني على العدل والحرية.

> تفعيل وتوطيد التعاون مع كافة الأطراف والقوى المؤثرة ذات العلاقة محليا.

> تعزيز قيم العمل التطوعي

> المساهمة في رسم السياسات والأنظمة والقوانين وتطبيقها.

وصف للبرامج الفرعية

تم تنظيم تدخلات جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية من خلال ثمانية برامج فرعيه، حيث يعمل كل برنامج فرعي على تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية التي تم ذكرها سابقا وهي كالأتي:

١- البرنامج الفرعي الخاص بالإرشاد الزراعي / المهندسين الزراعيين.

وهو جملة من التدخلات التي تصب لصالح تحقيق الهدفين الأول و الثاني من الأهداف الإستراتيجية للإغاثة الزراعية، الأول تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، أما الهدف الثاني، فيختص بالمساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية.

يهدف البرنامج إلى تطبيق ممارسات صديقة بالبيئة واستبعاد المدخلات الكيماوية لتطبيق مبدأ الزراعة العضوية في
مناطق مختلفة في الضفة الغربية وغزة

- **تلقى ١٢٠ مزارعا دعم لتحويل المزارع.**
- **انتقال ٣٠٠ مزارعا إلى الانتاج الزراعي العضوي و الآمن.**
- **طباعة ٧ كتيب و ٢ نشرة و ٥ بحث.**
- **تدريب ٢٣٠ مزارع في ١٥ دورة تدريبية.**
- **عقد ٣٩ دورة تدريبية لبناء القدرات لصالح ١١٠٥ مزارع.**

٢- البرنامج الفرعي الخاص بتفعيل دور المرأة في المجتمع.

مجموعة من النشاطات والتدخلات الموجهة للنساء المقيمات في الريف الفلسطيني خاصة المناطق المهمشة منها، وهو مكمل لبرنامج التمكين الاقتصادي (التوفير والتسليف) ويصب في خدمة الهدف الاستراتيجي الثاني
يهدف البرنامج إلى تنظيم النساء وحشدهن في إطار جماعي حول قضاياهن المشتركة، بهدف تمكينهن (اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا)، وبالتالي المساهمة في التغيير والتنمية في مجتمعاته.

- **تدريب حوالي ١٦٣٥ امرأة على موضوعات متنوعة من خلال ١١٠ دورة.**
- **تطوير ٤٣٥ حديقة منزلية.**
- **التعليم المدني لحوالي ١٠٨٦٠ امرأة من خلال ٩٠٥ ورشة عمل.**
- **دعم إيجاد ٤ مشاريع صغيرة لتوليد الدخل للمرأة.**
- **تزويد ١٥ نادي للمرأة بالدعم اللوجستي.**
- **إنشاء ٤٢ صف تعليمي للنساء**

٣- البرنامج الفرعي الخاص بالتوفير والتسليف "تعاون، ادخار، ازدهار، استمرار"

تعتبر الإغاثة الزراعية السباقة للعمل مع المرأة الريفية من حلال تبني برنامجين متكاملين، الأول يركز على تمكين المرأة اجتماعيا ويكمله الثاني المهتم بتمكينها اقتصاديا، تلبية لاحتياج النساء الريفيات إلى الاستقلالية المالية، ولإيجاد مصادر دخل ثابتة للمساهمة في إعالة أسرهن وتحسين مستوى المعيشة لها، انتشر برنامج التوفير والتسليف كونه الفكرة الرائدة والمتقدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتلاءم واحتياجات مجتمعنا، من خلال المحفظة الإقراضية المتميزة المعتمدة على حجم التوفيرات الذاتية. ومن أهم وأول انجازات البرنامج وتحقيقا للهدف الاستراتيجي الثاني للإغاثة الزراعية تنظيم اثنتي عشر جمعية توفير وتسليف، وتتويجا لهذه المبادرة الريادية كانت ولادة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.
يهدف البرنامج إلى تطوير الأداء الإداري والمالي وتعزيز الحضور في الحياة العامة لجمعيات التوفير والتسليف والاتحاد الجامع لهذه الجمعيات.

- **تدريب حوالي ٢١٠٠ امرأة على موضوعات متنوعة من خلال ١٥٣ دورة تدريبية.**
- **توفير الدعم المالي لمجموعات الادخار و الائتمان (١٣٠٠٠٠ دولار) لصالح ١٦٢ مجموعة من S&C.**
- **دعم إيجاد حوالي ٨٢٦ مشروع لتوليد الدخل وتلبية حاجاتها الخاص ل ٨٢٦ سيدة.**

٤- البرنامج الفرعي الخاص بالتجمعات وجمعيات المزارعين

ويضم جملة من التدخلات التي تقوم على تطوير الدور الريادي لتنظيمات المزارعين، وتمكينهم من لعب دور أكبر في تطوير تقنيات مستدامة للعمل الزراعي، ومن حل مشاكلهم بطريقة جماعية. بالنظر إلى طبيعة الأراضي الزراعية وهيكلية الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، وصغر حجم المساحات والأسواق، وتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة، فإنه يصعب على المزارعين أن يحققوا بشكل فردي إنجازات تسهم في تطوير وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، وتحسن من فرص العاملين في هذا القطاع من لعب دور أكبر في مجتمعاتهم

يهدف البرنامج إلى تشجيع المزارعين على الانخراط في الجمعيات والتجمعات الزراعية الخيرية منها أو التعاونية التخصصية ومتعددة الأغراض بهدف بناء نماذج من التدخلات المستدامة في مجال تحسين العائد الاقتصادي للزراعة، من خلال ضبط التكاليف أو تحسين عائد العملية التسويقية.بناء قدرات الجمعيات وتحسين حضورها العام كما يهدف إلى تحسين الأداء المالي والإداري والتنظيمي لهذه الجمعيات كمؤسسات قاعدية، وكأحد مكونات المجتمع المدني وتحسين قدرة المزارعين في تشكيل مجموعات ضغط من أجل حماية مصالح القطاع في شتى المجالات.

-تدريب حوالي ٩٣٦ مزارع بالجمعيات الزراعية على دراسات جدوى إدارة المزارع وموضوعات مالية وإدارية أخرى من خلال ٥٢ دورة.

-توفير الدعم لجمعيات المزارعين (٢٧٠ قرض) في ٩ جمعيات للشراء الإجمالي.

-توفير المعدات و الدعم الإداري ل ٦ تجمعات للمزارعين.

٥- البرنامج الفرعي الخاص بالشباب والعمل التطوعي.

أولت الإغاثة الزراعية اهتماماً كبيراً بقطاع الشباب الفلسطيني، فقد حرصت ومنذ العام ٢٠٠١، على توجيه جميع البرامج المتعلقة بهذا القطاع لخدمة الهدفين الاستراتيجيين الأول والثاني لها وهما: المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الشبابية، والمساهمة في تعزيز النضال الوطني والمجتمعي الفلسطيني، وتتركز أنشطة وبرامج هذا القطاع تحت الأهداف المرحلية للإغاثة الزراعية، المتمثلة في دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات واتحادات الشباب في الريف.

يهدف البرنامج إلى استنهاض طاقات الشباب وتوجيهها نحو العمل في المجالات الزراعية، كون الشباب عازفٌ عن العمل الزراعي ويتجه إلى هجرة الريف، وتعزيز قيم العمل التطوعي، حيث تغطي برامج الشباب جميع محافظات الوطن، ضمن الفئة العمرية من ١٨ إلى ٣٥ عاماً.

- تدريب حوالي ٩٤٠ شاب على الاتصالات و القيادة من خلال ٤٧ دورة.

- تنظيم (١) معسكر صيفي دولي و ١٥ معسكرا محليا.

- توفير الدعم اللوجستي ل ١٤مركز شباب و ٩ مجموعة شعبية.

- تنظيم ١٥ حملة تطوعية و ١ حملة تكافل.

- طبع ٣ كتيب ،٢ نشرة و بث ٥ برامج بالتليفزيون و الراديو.

٦- البرنامج الفرعي الخاص بالمجتمع المدني

هو جملة من التدخلات التي تبلورت من اجل دعم ومساندة البرامج الأخرى والتي تهدف الى زيادة وإبراز الدور الوطني والجماهيري والاجتماعي للمؤسسة من خلال مجموعة

من الأنشطة التوعوية والتثقيفية والجماهيرية والإعلامية والبحثية والتي تؤدي إلى زيادة تسليط الأضواء على القضايا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم الريف الفلسطيني من اجل مساهمته الايجابية في تعزيز قيم المجتمع المدني والوصول الى دولة فلسطينية حرة ومستقلة تسودها قيم العدالة والمساواة.

يهدف البرنامج

إلى تعزيز دور الإغاثة الزراعية في عملية النضال الوطني والاجتماعي انسجاما مع رؤيا المؤسسة ورسالتها في تعميم قيم المجتمع المدني من الديمقراطية، تسامح، الحكم الصالح،الانحياز للفقراء في ظل مجتمع فلسطيني حر تسوده قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

- تنظيم ١٠ حملة للضغط والمناصرة بمشاركة ١٢٠٠ ناشط
-إجراء ١٠٠ زيارات استشارية للجان المجتمع المدني الصديقة.
-طبع ٣ كتيب ، ٧ نشرة و بث ٢٠ برنامج بالتليفزيون و الراديو.
-عقد ٣ مؤتمر وطني و ندوة حوار.
- عقد ١٧ دورة تدريبية و ٧٠ ورشة عمل لموضوعات المجتمع المدني بمشاركة ١٥٤٠ مشارك.

٧- البرنامج الفرعي الخاص بالتكافل الاجتماعي

يتكون البرنامج من جملة من التدخلات التي تقدمها الإغاثة الزراعية من أجل تحسين فرص المواطنين في الحصول على المساعدات اللازمة بطريقة إنسانية.

نظرا لانتشار ظاهرة الفقر في الريف الفلسطيني بشكل كبير جرّاء الاجتياحات والاغلاقات المشددة واتساع ظاهرة الاسترزاق المبني على العمل السياسي دون وجود الحاجة الملحة افتقار الآليات المعتمدة المقدمة لأدنى متطلبات الشفافية والعدالة اعتماد معظم الآليات على المساعدات الخارجية، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد المستفيدين وهدر كرامتهم.

يهدف البرنامج إلى بناء نماذج إدارية وتنظيمية ناجحة تقوم على تعزيز الاعتماد على المصادر المحلية، وبطريقة تحافظ على كرامة الإنسان وتعزز من إنتاجيتهم واستقلاليتهم بدلاً من اعتمادهم على المساعدات الخارجية.

- توزيع ١٨٢١ سلة طعام ل١٨٢١أسرة فقيرة.
- توزيع حقائب مدرسية ل١٢٤٠ طالب.
- توزيع ٢٠ ألف كتاب على الجامعات والمؤسسات التعليمية
-الاستمرار في تبني ٨ أسرة فقيرة لمدة عام واحد.

٨- البرنامج الفرعي الخاص بتطوير الأراضي.

يتكون من مجموعة من التدخلات والمشاريع المنسجمة مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز الدور الاقتصادي

بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وكذلك الهدف المرحلي المتمثل في حماية وتطوير المصادر الطبيعة (الأرض والمياه) وزيادة إنتاجيتها.
يهدف البرنامج إلى تنظيم المزارعين وتدريبهم وإرشادهم في مجال استغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل، ودون التأثير على حق الأجيال القادمة الانفتاح على الفئات المستهدفة، وإشراكها في تحمل مسؤولياتها وحل مشاكلها والتخطيط الأفضل للمشاريع التي تساهم في صمود الفئة المستهدفة وتطويرها.

-تدريب ٣٧٥ مزارعا على إدارة مياه الري ومواد أخرى من خلال ٢٥ دورة تدريبية.
- تحسين إنتاجية الأرض من خلال استصلاح ٢٦٤٣ دونم.
- زيادة تواجد المياه للزراعة إلى (١٣٨٥٩٧ متر مكعب)
من خلال بناء ٣٢١ صهريج و ١٤٨ حوض.
- فتح وترميم ٣٣ كم من الطرق الزراعية لكي ينتفع بها ٣٣٠٠ دنوم و ٥٠٥ مزارع.
- خلق ٦٢٥٦٥وظيفة يوميا لصالح ٥٨٢٣ عاطل.
- طبع ٦ كتيب و ١ نشرة على الموضوعات الزراعية و البيئية المتنوعة من ١٨,٠٠٠ نسخة.
-تركيب وتوسعة ٣١ كم من شبكات الري

هذا وقد تركز عمل الإغاثة الزراعية في مختلف البرامج الفرعية ضمن المجالات الآتية:

> تقديم خدمات الإرشاد للمزارعين/ات للوصول الى زراعة مستدامة من خلال خدمات الإرشاد المتخصص
> حماية البيئة من خلال تنظيم حملات الزراعة والتجميل وزارعة الأشتال
> زيادة الرقعة المزروعة البعلية والمروية من خلال أنشطة الاستصلاح وإعادة زراعة الأراضي المدمرة في غزة وتوفير مصادر للري
> حماية المصادر المائية من الهدر والتلوث من خلال أنشطة الحصاد المائي ومعالجة وإعادة استخدام المياه العادمة.
> تطوير الاقتصاد المنزلي وخاصة للنساء من خلال أنشطة الحدائق المنزلية والمشاريع الصغيرة.

> بناء قدرات المنظمات القاعدية والتجمعات من خلال أنشطة التوعية والدعم اللوجستي والدعم المالي
> تسليط الضوء على معانات الشعب الفلسطيني من خلال تسويق أسس السلام العادل وإنتاج الأفلام التوثيقية والمشاركة المؤتمرات المحلية ولدولية
> بناء قدرات المهندسين حديثي التخرج من خلال برامج التدريب والدخول في شراكات مع الجامعات المحلية.
> خلق فرص عمل لجمهور العاطلين عن العمل من خلال أنشطة تعتمد على التشغيل اليدوي.

٢,٢ الفئات المستهدفة ومواقع العمل

استهدفت الإغاثة الزراعية في عملها العديد من شرائح المجتمع الفلسطيني من خلال سلة واسعة من الخدمات. يمكن تصنيف هذه الشرائح إلى:

١) فئة المستفيدين المباشرين وتشمل:

> المزارعين/ات العاملين في مجال الزراعات البعلية والمروية.
> النساء الريفيات
> المهندسين الزراعيين حديثي التخرج
> المرشدين المتخصصين في الإرشاد التنموي
> جمعيات وتجمعات المزارعين والنساء والشباب
> الناشطين على مستوى المجتمع المحلي
> العمال العاطلين عن العمل

٢) فئة المستفيدين غير المباشرين وتشمل:

> وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وفروعها على امتداد الوطن (وزارة الزراعة،سلطة المياه، وزارة العمل،وزارة الداخلية، الحكم المحلي،العمل، الضمان الاجتماعي، البيئة)

> المجالس البلدية والقروية في مواقع العمل المختلفة

> القطاع الخاص من خلال التعاقدات ونقل التكنولوجيا وتوطينها

> مراكز البحث العلمي (معاهد وجامعات)

> المنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال تنمية الريف الفلسطيني.

بلغ عدد المستفيدين المباشرين من مختلف الأنشطة خلال العام ٢٠٠٧ (٩٤٧٦١) مستفيد شكلت النساء ٥٦ ٪ منهم :(٥٣٠٦٦) والرجال ٤٤٪ (٤١٦٩٤) موزعين كما يلي:

- تعزيز موجودات ٩٥٤١ عائلة ريفية من خلال تطوير رأس مالهم البشري والاجتماعي والمالي شكلت النساء ٥٦٪ منهم.
- تطوير قدرات ٣٣٠ جمعية/تجمع للنساء والمزارعين والشباب من خلال مختلف برامج التدريب والدعم اللوجستي والمالي.
- إفادة حوالي ٥٨٢٣ عامل من خلال توفير ٦٢٥٦٥ يوم عمل لهم
- تعميق العلاقة مع القطاع الخاص من خلال عقد الاتفاقيات مع ٣ شركات للتسويق.
- إجراء عدد ١٠ دراسات وبحوث (دراسات الجدوى، التكنولوجيا الحديثة وآفاقها، استكشاف مجالات تنموية جديدة للعمل...)
- تعميق أواصر التعاون والتنسيق مع مؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات الأخرى العملة في تنمية الريف الفلسطيني من خلال تشكيل لجان توجيهية مشتركة إجراء المسوح
- **عملت الإغاثة في العام ٢٠٠٧ في العديد من المواقع يزيد عددها عن ١٠٠ موقع منتشرة في الريف الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.**

ملحق رقم ١ يلقي الضوء على الانجازات خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

ملحق رقم ٢ يلقي الضوء على أعداد الفئات المستفيدة.

خامسا: التوجه نحو تعزيز الاستدامة

تعتبر الاستدامة من أهم ركائز العمل التنموي الهادف، إذ لا يمكن تصور تحقيق التنمية والتدخلات التنموية المختلفة لأي من أهدافها دون أخذ هذا البعد بعين الاعتبار. واستناداً إلى هذه الأهمية، صاغت الإغاثة الزراعية فلسفتها المعتمدة على الاستدامة في مجموعة من العناصر ارتأت أنها تشكل ضمانات أكيدة لاستدامة التدخلات التي تقدمها وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعزيز الشعور بالملكية

إن تعزيز وتقوية الشعور لدى الفئات المستفيدة لملكية الخدمات والأعمال التي تقدم في إطار البرامج المختلفة في المؤسسة، تعتبر من أهم ركائز استدامة هذه الخدمات على المدى البعيد، الفردية منها والجماعية. هذا وتترجم الإغاثة الزراعية والفئات المستهدفة هذا الفهم إلى شواهد واضحة من خلال:

١. الإصرار على مسألة المشاركة المجتمعية بمستوياتها المختلفة في مراحل العمل المختلفة، بدءاً من حصر الاحتياجات، التخطيط وتصميم التدخلات، التنفيذ، والتقييم والرقابة هو أحد أهم ضمانات تعزيز الشعور بالملكية.

٢. المساهمة المجتمعية، ما زالت مسألة المساهمة المجتمعية مسألة راسخة في تجربة الإغاثة الزراعية الطويلة، ويتم التشديد على الالتزام بها بالرغم من الظروف الصعبة، إذ في الالتزام بالمساهمة في الخدمات والأعمال المقدمة للأفراد والتجمعات حافزاً مهماً لتغذية الشعور بالملكية، وتحوله إلى ممارسة واضحة، ولأن الظروف الاقتصادية للفئات المستهدفة صعبة، فقد طورت الإغاثة مسألة المساهمة المجتمعية لتكون على شكل مساهمة عينية إلى جانب المساهمة النقدية، وما زالت نسبة المساهمة بشقيها العيني والنقدي تراوح ما بين ١٥-٢٠٪، وتختلف من نشاط لآخر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣. ما زالت اتفاقيات الأعمال المختلفة تؤكد مسألة الالتزام لصيانة وتطوير التدخلات

التي تقدم للفئات المستخدمة فرداً وجماعياً، وتقدم الضمانات للجمعيات والأفراد من أجل استخدام هذا الحق عند الضرورة.

ثانياً: التكنولوجيا المستخدمة

جميع التقنيات التي تستخدم في تصميم وتنفيذ التدخلات مع الفئات المستهدفة للإغاثة الزراعية، تتناسب والمعارف والخبرات والقدرات المتوفرة في فلسطين، وهذا بدوره يعزز السيطرة على مخرجات المشروع، وتعميم الفائدة، ويعظم الاستدامة وأمثلة ذلك:

١. أعمال الاستصلاح بشقيها الآلي واليدوي وما يصاحبها من بناء الجدران وزراعة الأشتال لتنسجم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاشة بما في ذلك مكافحة ظاهرة البطالة المتفشية في المجتمع والتي تؤثر سلباً على مستويات المعيشة.
٢. الحصاد المائي بشتى أنواعه في الآبار والبرك هي ممارسة متجذرة في الثقافة الريفية الفلسطينية، وأثبتت نجاعتها وقدرتها على الاستدامة اقتصادياً واجتماعياً.
٣. الحديقة المنزلية وتعزيز الاقتصاد المنزلي تدخلات تنسجم وطاقات وقدرات الأسر في مختلف المناطق.
٤. إن استخدام التقنيات الحديثة في العمل مثل التراخيص للزراعات المختلفة والعضوية، يسبقه ويلازمه برامج توعية هادفة إلى التمهيد وإلى توطين الفكرة وفقاً لظروف الفئات المستهدفة في المناطق الريفية.
٥. إن تقنيات التدريب ونقل المعرفة في المجالات المختلفة يتم فيها اختيار الوسائل الإيضاحية والتقنيات المساندة وحتى المتدربين بطريقة تنسجم وقدرات الفئات المستهدفة وإمكاناتها وثقافتها.

ثالثاً: منظومة القيم والثقافة المجتمعية السائدة

تسجل الإغاثة الزراعية أنها لا تقدم أي خدمات تتناقض وثقافة المجتمع وقيمه الناظمة، بل على العكس فإن معظم التدخلات تقوم على تعزيز ثقافة الريف وقيمه الإيجابية، حيث تشجع التدخلات في مجال الطرق واستصلاح والحدائق، مسألة حب الأرض والارتباط بها. فيما تعزز الآبار وأنشطة الحصاد المائي ثقافة الحفاظ على الماء والحرص عليه، وهي ثقافة ورثها الريف منذ عهود، حتى في القضايا التي تساهم فيها المرأة، تراعي التدخلات الثقافة السائدة حول دور المرأة الريفية، وتعزز من هذا الدور. أما في مجال التوفير والتسليف فالبرنامج جمعية مبنية على ممارسات تجذرت لدى الفئة المستهدفة منذ زمن بعيد، وجاء البرنامج ليصقلها بطابع مؤسسة تنظيمي وإداري. فيما تعزز جميع التدخلات مسألة العمل التطوعي في مختلف النشاطات، وهي أحد أقوى القيم السائدة في المجتمع الريفي.

رابعاً: العدالة الجندرية

كافة التدخلات التي تقدمها الإغاثة تسعى إلى تحقيق نوع من التنافس الحر والعدالة بين الرجل والمرأة، آخذة بعين الاعتبار القدرات والإمكانات المتوفرة لكلا الجنسين، واعترافاً من الإغاثة بأهمية ومحورية الدور الذي تلعبه المرأة، فإن مزيدا من الاهتمام يعطى للمرأة في كافة المشاريع والنشاطات التي تنفذها المؤسسة، وتعطي ترتيبات تنفيذ التدخلات دوراً مهماً للمرأة في المراحل المختلفة للنشاطات، حيث تشارك في حصر الاحتياجات، وتصميم التدخلات وتخطيطها وتنفيذها ورقابة جودتها وتقييمها. كما وتعطي معايير الاختيار

أفضلية للنساء في معظم النشاطات حيث تنحاز هذه المعايير بقصد إلى النساء. ويتضح هذا من استعراض مجمل انجازات الإغاثة الزراعية، حيث يتضح بمراجعة سريعة لإنجازات العام ٢٠٠٧ بأن حصة المرأة في الموازنة ٥٥٪.

إضافة إلى تعزيز دور التجمعات النسوية ودعمها لوجستيا لتحسين تفاعلها مع مكونات النسيج الاجتماعي الفلسطيني. أما اقتصادياً فإن الجزء الأكبر من البرامج الاقتصادية تستهدف النساء، حيث وزع خلال العام ٢٠٠٧ وبالتعاون مع الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف حوالي (٣,٦٥٢) قرضاً، وتم إنشاء (٤٣٥) حديقة منزلية، في الوقت الذي يتم فيه خدمة أكثر من (٢٢,٠٠٠) عضوه في شبكة الأندية النسوية وجمعيات التوفير والتسليف.

خامساً: القدرات التنظيمية والإدارية

إن أحد دعائم الاستدامة تكمن في القدرات التنظيمية والإدارية للإغاثة الزراعية وشبكة المؤسسات التي تعمل في مظلتها. واستناداً إلى ذلك الفهم، عملت الإغاثة الزراعية على تحسين البناء التنظيمي والإداري لهذه المظلة، إذ أن من شأن تحسين قدراتها ضبط جودة خدماتها وضبط تكاليفها وتنسيق قدراتها في توليد المصادر من مختلف الجهات. ولعل أبرز ما قدمته الإغاثة في تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية هو:

١. تطوير أنظمة الضبط الداخلي في منظومة التوفير والتسليف.
٢. تأسيس وتنظيم أربع جمعيات في مجال استخدام الري.
٣. تطوير تبادل الخبرات مع مؤسسات أهلية وطنية مثل العمل الزراعي، مجموعة الهيدرولوجيين، مركز أبحاث الأراضي.
٤. تطوير قدرات مجموعة من التعاونيات الإنتاجية في مجال ضبط الجودة ومعايير السلامة الغذائية والصحية لمنتوجاتهم.
٥. تطوير آليات التنسيق والشراء الجماعي للخدمات في منظومة جمعيات المنتجين.

سادساً: الحيوية الاقتصادية والمالية

إن الاستدامة تستدعي الحفاظ على تصميم تدخلات تضمن أقل قدر من التكاليف، وحداً أعلى من التدفقات والعوائد، وأهم شواهد ذلك:

١. معظم المرافق التي يتم تمويلها كخدمات للفئة المستهدفة لا تتطلب أية مصاريف متابعة، وتحتاج فقط الى مصاريف صيانة خفيفة، حيث يستطيع المستفيدين منها تنفيذ أعمال الصيانة بأنفسهم.
٢. استرداد التكاليف لمعظم التدخلات تتم في الأمد المتوسط ١-٣ سنوات.
٣. القيمة والعوائد لمعظم التدخلات تكون عالية في غالب الأحيان، الأمر الذي يعزز قناعة المستفيدين بأهمية تنميتها والحفاظ عليها.
٤. المشاريع المدرة للدخل مشروطة بتقديم دراسة جدوى اقتصادية تثبت العائد على الاستثمار وفترة سداده.
٥. تقنيات إنتاج الغذاء على المستوى الأسري تقلل من إنفاق الأسر على الغذاء بنسبة ٢٠-٢٥٪، وبالتالي توجيه التوفيرات إلى مجالات حياتية أخرى.
٦. معظم التدخلات تؤمن استخدام كثيف للعمالة، الأمر الذي يحسن من مردود المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.
٧. معظم الجمعيات والمؤسسات التي استفادت من خدمات بناء القدرات لديها ضبط

في تكاليف التشغيل والإدارة، وميل لتعزيز مصادرها المحلية.

٨. عمليات الشراء الجماعي في الجمعيات تؤمن هامش كبير من السيولة المالية للمزارعين والمستفيدين وللجمعية نفسها.

سابعاً: الاستدامة البيئية

تعطي الإغاثة الزراعية أهمية قصوى لمسألة الحفاظ على البيئة، وذلك في مراحل تصميم التدخلات وتنفيذها، وحتى تقييمها ورقابة أثرها مستقبلاً، وهذا ينطبق أيضاً على المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل، والتي تعتبر المكون البيئي أحد أهم أركان إجازتها للتمويل. وتسعى الإغاثة إلى تطوير مفهوم القروض الخضراء. وعليه فإن النشاطات والتدخلات كافة التي تم تنفيذها في العام ٢٠٠٧، كان لديها تأثير إيجابي في تعزيز وحماية البيئة في مختلف المستويات، وأهم ما يمكن الإشارة إليه ما يلي:

١. يعتبر إنشاء المحطات الفردية والجماعية لمعالجة المياه العادمة، أحد أهم التدخلات التي تهدف إلى الحد من تأثير المياه غير المعالجة على المياه الجوفية.

٢. التوجه نحو زيادة الرقعة الزراعية والخضراء يزيد من فرص الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي في الأراضي الفلسطينية.

٣. تشجيع الحصاد المائي يؤثر بلا شك على المصادر الجوفية بشكل إيجابي، ويمنع الضخ الزائد للمياه الجوفية، وبالتالي التأثير على الأحواض المائية من ناحية الكمية والنوع.

٤. تشجيع المزارعين على استخدام تقنيات جدولة وترشيد استخدام المياه تسهم أيضاً في عدم تعريض الأحواض الجوفية لزيادة الضخ.

٥. تشجيع المزارعين على تبني الزراعة العضوية والتقنيات الصديقة للبيئة يقع في سلم أولويات الإغاثة، وكذلك الحال بالنسبة الى استخدام البدائل المختلفة للكيماويات في عمليات الإنتاج.

٦. استصلاح وتطوير الأراضي يعتبر من التدخلات الصديقة والمحافظة على البيئة، لكونه يفتح المجال أمام حماية التربة من الانجراف وتعرض الأراضي للتصحر، وكذلك الحال بالنسبة إلى زراعة الأشجار المناسبة للتربة والقليلة الحاجة إلى المياه، إضافة إلى إسهام الأشجار في تنقية البيئة بشكل عام.

سادسا: الشراكات والتحالفات

تؤمن الاغاثة الزراعية بأهمية تمتين العلاقات مع مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني من اجل دفع عملية التنمية في الاتجاه الصحيح ومن اجل تعظيم الاثر الناتج عن تدخلات مختلف الفاعلين واستنادا الى هذا الفهم استمرت الاغاثة في مراكمة جهودها الهادفة الى خلق العديد من النماذج الناجحة من الشراكات في المجالات المختلفة وذلك على النحو التالي:

الشراكة مع الجامعات ومعاهد البحث العلمي:

تنطلق الإغاثة الزراعية في برامج الشراكة مع الجامعات ومعاهد البحث العلمي الفلسطيني من الفجوة الكبيرة بين مخرجات العملية التعليمية في الجامعات والاحتياجات الخاصة بسوق العمل، وبالنظر إلى ضعف العلاقة والدور المجتمعي لمؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية باحتياجات المجتمع وبتقديم رؤية تنموية تهدف إلى تفعيل هذه الشراكة.

لقد أطلقت الإغاثة الزراعية برامج التعاون التالية:

برنامج الدراسات العليا مع جامعة القدس - أبو ديس: انطلق البرنامج بشكل رسمي في عام ٢٠٠١، وقد بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير منذ بداية البرنامج حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١، مئتين طالب كانوا على النحو التالي:

تخصص بناء المؤسسات ١٦٤ طالباً

تخصص الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية ٣٦ طالباً

أما بالنسبة لعدد المتخرجين خلال عام ٢٠٠٧، فقد بلغ ٤٢ طالباً.

برنامج الدراسات العليا (برنامج التعاون الدولي والتنمية) مع جامعة بيت لحم: وهو برنامج يجمع الإغاثة الزراعية ومجموعة من الجامعات الأوروبية University of Pavia , Radboud University, Deblin University)) وجامعة بيت لحم وبدعم من شبكة واسعة من الشركاء

الفلسطينيين والدوليين. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الفلسطينيين من اجل الوصول إلى تنمية فلسطينية مستدامة.

انطلق هذا البرنامج بشكل رسمي في نهاية عام ٢٠٠٥، وقد بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير منذ انطلاق البرنامج تسعة عشر طالباً.

برنامج تعاون وشراكة مع جامعة الأزهر: انطلاقاً من رغبة الإغاثة الزراعية وجامعة الأزهر فقد اتفقوا على إيجاد صيغة تعاون مشترك وفق البنود التالية:

التعاون في تنفيذ البحوث الزراعية التطبيقية بما يخدم الخطط التنموية.

تقديم خدمات تدريبية متخصصة للمهندسين الزراعيين حديثي التخرج ورواد المزارعين في المجالات المهنية الزراعية المتخصصة.

تنفيذ مشترك لبرنامج الدبلوم المهني المتخصص لمدة عام في حال الحصول على تمويل له.

التعاون في تطوير وتنمية المحاصيل الزراعية التصديرية.

تبادل الخبرات والاستشارات الزراعية التنموية وعقد ورشات العمل وندوات علمية مشتركة.

عمل مشاريع مشتركة تخدم المجتمع المحلي.

فيما سيشهد العام ٢٠٠٨، إطلاق مبادرات أخرى مع جامعة القدس المفتوحة، جامعة الخليل، جامعة النجاح الوطنية وجامعة فلسطين التقنية.

الشراكة مع مؤسسات العمل الأهلي

استطاعت الإغاثة الزراعية في العام ٢٠٠٧ من صياغة مجموعة من الشراكات في مجال تمويل وتنفيذ الخدمات للمجتمع المحلي، حيث تقوم الإغاثة بإدارة هذه البرامج وهي على النحو التالي:

نجحت الإغاثة وبجهودها وعلاقاتها المميزة مع الجهات التمويلية من تشكيل أول ائتلاف من مؤسسات أهلية فلسطينية لتنفيذ مشروع خاص بتحسين الأمن الغذائي ومستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية بشراكة كل من لجان العمل الزراعي ومركز أبحاث الأراضي، ومجموعة الهيدرولوجيين.

تشكيل ائتلاف في مجال برنامج الرائد الاقتصادي، لتمكين العائلات المحرومة مع كل من جمعية تنمية المرأة الريفية، شركة الريف العقارية، جمعية تنمية الشباب.

ائتلاف تمويلي مع كل من مؤسسة ACS الإيطالية وجمعية المهندسين الزراعيين وشركة الريف والمركز الفلسطيني للزراعة العضوية، في مجال تحسين جودة زيت الزيتون الفلسطيني.

الشراكة مع القطاع الخاص:

ترتبط الإغاثة بعلاقات عضوية مع الاتحادات المختلفة للصناعات الفلسطينية والصناعات الغذائية، وجمعية رجال الأعمال، ومجلس الشاحنين الفلسطيني، ومركز تطوير القطاع الخاص، ومؤسسة بال تريد، يدفعها إلى ذلك رؤيتها بأهمية مثل هذه التحالفات في جذب القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي، وتعزيز الجدوى الاقتصادية له، من أجل تحسين مساهمته في الاقتصاد الوطني العام.

الشراكة مع المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية:

تدرك الإغاثة أهمية التنسيق والتعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية المختلفة بشكل عام، وذات العلاقة بشكل خاص. ويقوم هذا الفهم على أساس تقاسم الأدوار وتكاملها، منً أجل خدمة أفضل للقطاع الريفي الفلسطيني. فالإغاثة ما تزال عضواً في اللجنة التنسيقية للقطاع الزراعي، ولديها علاقات مميزة مع كافة الوزارات ذات الاختصاص والعلاقة بقطاع الريف. إضافة إلى علاقاتها المتنامية مع سلطة المياه وسلطة جودة البيئة، ووحدة الجدار و الاستيطان في مجلس الوزراء، وبقية الأطر الحكومية وشبه الحكومية.

وعملياً فقد أسهمت هذه العلاقات في حشد مزيد من التمويل، والاهتمام بقضايا الريف وبخاصة المناطق المتضررة من الاعتداءات الإسرائيلية المتمثلة في الجدار والاستيطان.

كما وأثمرت عن موافقة مبدئية لمنح الإغاثة الزراعية قرضاً لتمويل مشروع الميكنة الزراعية وذلك من خلال وزارة المالية.

سابعا: المعوقات

خلال العمل في تنفيذ النشاطات المختلفة في البرامج التشغيلية في العام ٢٠٠٧، واجهت الإغاثة المعيقات الآتية:

١. **في الإطار المؤسسي:**

- فجوة معرفية والتي عكست نفسها في فجوة قدراتية بين الإغاثة والمؤسسات الشريكة لها والأخرى العاملة في حقل التنمية الريفية.
- التعاقد على أساس المشروع يقلل من فرص الاستثمار في الكادر الجيد، ومن فرص المؤسسة في مراكمة الخبرات اللازمة لها كمؤسسة.
- صعوبة في الحفاظ على العلاقات الجماهيرية أمام ضغط الاحتياجات الطارئة، وتراجع مستوى المؤسسات الشريكة في تقديم الخدمات.
- تعدد المجالات التي يتم فيها العمل، وأحياناً تداخلها مع بعضها البعض يقلل من الأثر.
- ارتفاع تكاليف الإرشاد والعمل الحقلي جرّاء ارتفاع تكاليف المواصلات واستمرار حالة الحصار والإغلاق.
- استمرار الطلب على الخدمات المختلفة يفوق قدرات المؤسسة وبخاصة أن توقعات المواطنين من الإغاثة عالية جداً.
- ارتفاع أسعار المدخلات المختلفة، كان له أثر على حجم التدخلات وبالتأكيد مع

الإصرار على مسألة الجودة، الأمر الذي أثقل كاهل المستفيدين وزادت أيضاً من مساهمتهم.

٢. على مستوى البرامج الفرعية يمكن الإشارة إلى ما يلي:

" برنامج الإرشاد وتدريب المزارعين:

- محدودية الفرص التسويقية للمنتج المحلي والناتج عن الإغلاق وارتفاع تكاليف المدخلات وضعف قدرات المزارعين في توطنين التقنيات الحديثة.
- برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة
- طلب عالي على خدمات التوفير والتسليف في ضوء محدودية المصادر.
- تأخر تحويل الدفعات للمشاريع الممولة وعدم تمويل جزء من نشاطات الخطة العملياتية.

" برنامج المجتمع المدني:

- ضعف ومحدودية الخبرات في مجال استنهاض طاقات قوى المجتمع المدني.
- ضعف البيئة الممكنة في ضوء التجاذب السياسي الحاد خلال العام ٢٠٠٧، وكذلك غياب الأجندة الوطنية الموحدة.

" برنامج التكافل الاجتماعي:

- التناقض الحاصل بين توجهات المؤسسات نحو تطوير مفاهيم الإغاثة باتجاه التنمية، وتزايد الاعتماد من قبل المؤسسات وبخاصة المانحة منها على تقديم الدعم الطارئ والإغاثي.

" برنامج تطوير الأراضي:

- نقص المواد الإنشائية في العديد من المشاريع وبخاصة في قطاع غزة.
- ارتفاع أسعار مدخلات المشاريع يؤثر بدوره على استقرار العمل في النشاطات، وبالتالي تناقص النشاطات المنفذة عن المخططة جرّاء التأثر بالأسعار.
- ندرة في توفر الأشتال لدى المشاتل ذات الجودة العالية، وهذا أدى إلى تأجيل بعض النشاطات إلى المواسم القادمة.
- تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي من قبل الاحتلال مثل (شبكات الري، الأراضي المستصلحة، الآبار وغيرها).
- تأخر البدء في بعض المشاريع جرّاء الإغلاق.

ثامنا: الاستنتاجات والتوصيات

تشير عملية المراجعة التي تمت في مختلف البرامج والمشاريع، وفي ضوء استعراض المعوقات على الأرض، إلى ضرورة أخذ القضايا التالية بعين الاعتبار في خطط المؤسسة للفترة القادمة:

١. إعادة تصميم البرامج الفرعية لتتفق والتوجهات الإستراتيجية للمؤسسة، الأمر الذي يوفر مزيداً من المرونة في توجيه النشاطات لخدمة مختلف القضايا.

٢.الحفاظ على التوجه التنموي لكافة التدخلات، وتوظيف مفاهيم الإغاثة من أجل التنمية، تحسين مستوى المعيشة، والعمل وفقاً لمفهوم العناقيد التنموية، والإبقاء على المساهمة المجتمعية كأحد أهم المحاور في الحفاظ على الطابع التنموي.

٣.الحفاظ على مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة، بما فيها اللجان المختلفة، المنظّمات القاعدية والمنظمات الأهلية الوطنية، والمنظمات الدولية العاملة في فلسطين وكذلك المؤسسات الحكومية.

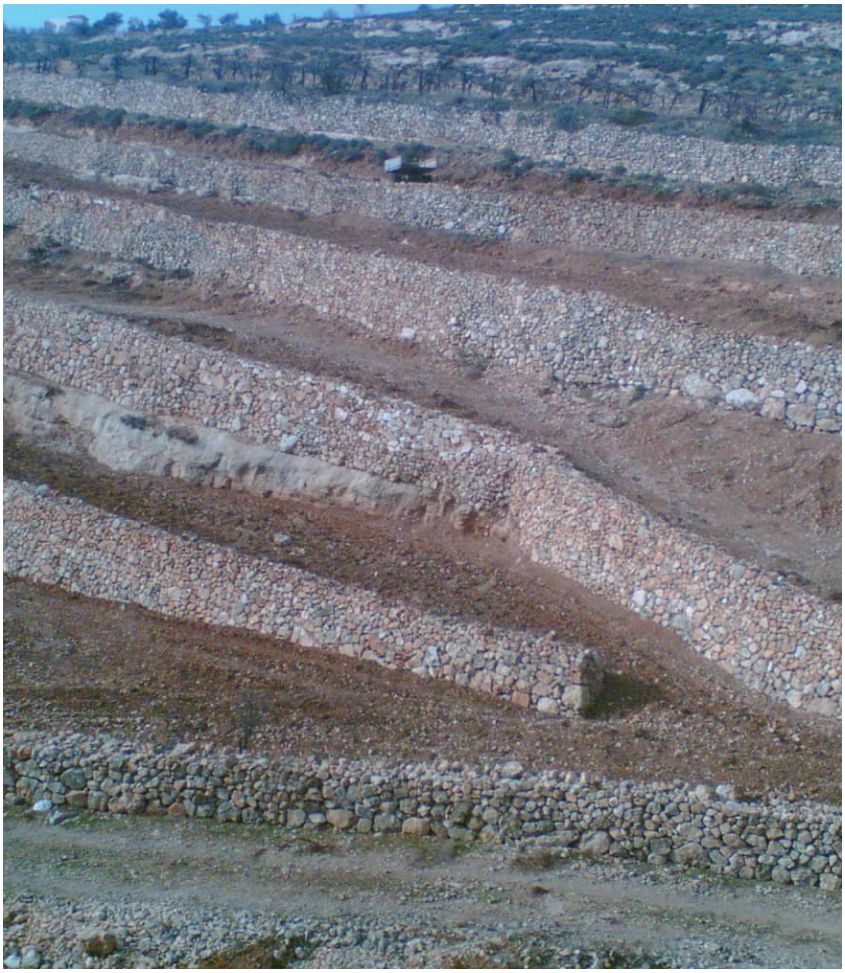

٤. توسيع دمج مبادرات الإغاثة في مجال البرامج التعليمية مع عدد أكبر من الجامعات المحلية، من أجل تعزيز الدور المجتمعي للجامعات.

٥.التوجه لاعتماد البرامج التنموية على المستوى المحلي والمستوى الخارجي من أجل بناء تدخلات متكاملة وتُحدث التأثير المطلوب.

٦. إعطاء أفضلية لاستقطاب النساء في الوظائف المطلوبة في برامج الإغاثة الزراعية المختلفة.

٧. إعطاء أهمية للبرامج التنموية في كل من قطاع غزة والقدس.

٨. تقوية اللامركزية الإدارية والاستمرار في بناء قدرات الفروع في مختلف المجالات وبالأخص تجنيد الأموال.

٩. تطوير قدرات شركة ريف كذراع تمويلي للمشاريع الصغيرة، من أجل سد الفجوة في خدمات التمويل الصغير، وتنمية المحافظ الإقراضية ومحافظ التوفير والشراء الجماعي للجمعيات.

١٠. تحسين القدرات التسويقية لتنظيمات المنتجين في مجال ضبط الجودة للمنتج المحلي، وفتح أسواق إضافية جديدة.

١١. الاستمرار في طرح وتبني المبادرات الجديدة، وتحسين نماذج تنموية قابلة للحياة.

١٢. الاستمرار في تطوير بدائل محلية لمدخلات الإنتاج الزراعي بنوعية مناسبة اقتصادياً واجتماعياً.

١٣. تعزيز وضع الاقتصاد الزراعي من خلال خلق مظلة التأمين الزراعي كأحد أهم روافع العمل في هذا القطاع الحيوي..

تاسعا: توجهات الخطة للعام ٢٠٠٨

يشكل العام ٢٠٠٨ عام اليوبيل الفضي على تأسيس الإغاثة الزراعية، وعليه تنطلق معظم التوجهات في خدمة تعظيم حضور الإغاثة في المحافل والمستويات المختلفة، فإضافة إلى ما تضمنه تقرير المؤسسة من استنتاجات وتوصيات سيجرى العمل على معالجتها في الفترة القادمة والى جانب ما تضمنته الخطة السنوية تسعى المؤسسة إلى تسليط مزيد من الاهتمام في المحاور الآتيه:

١. تطوير وحماية الأراضي الواقعة خلف الجدار.
٢. إطلاق عمليات الإقراض للمزارعين عبر شركة ريف.
٣. العمل على تأسيس آلية التأمين الزراعي الفلسطيني.
٤. دعم وتقوية اللجان الشعبية الخاصة بالجدار والاستيطان، وتسليط الضوء على منطقة الأغوار بشكل خاص.
٥. تعزيز آليات رفع جودة المنتج الفلسطيني، وترخيص المزيد من التعاونيات الإنتاجية والمنتجات الزراعية القابلة للتصدير.
٦. تعزيز تمويل الإغاثة طويل الأمد وعلى أساس الوثيقة البرنامجية.
٧. تعزيز الفروع ورفع قدراتها في مختلف المجالات بعد أن اكتملت عملية الدمج.
٨. تعزيز استقلالية شركة ريف وجمعية المهندسين الزراعيين العرب كأجسام متخصصة.
٩. تفعيل اتحاد جمعيات التنمية الريفية، ورصد المصادر اللازمة لذلك.
١٠. المباشرة بعملية الإنشاء في المبنى الاستثماري للإغاثة.
١١. مراجعة وضع الإغاثة في التحالفات المختلفة من أجل تعزيز حضورها

ملحق رقم ١: ملخص الانجازات للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧

الجدول التالي يبين حجم الانجازات التي تم تحقيقها خلال ٢٠٠٥-٢٠٠٧ "الخطة الإستراتيجية" والتي كانت تسعى للمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

البرامج الفرعية	الأهداف العامة	الهدف المتوسط (الغرض)	النتائج	النتائج الفرعية (المخرجات) (٢٠٠٥)	النتائج الفرعية (المخرجات) (٢٠٠٦)	النتائج الفرعية (المخرجات) (٢٠٠٧)
١-البرنامج الفرعي الخاص بالإرشاد الزراعي/ المهندسين الزراعيين	تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق المن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.	تبني وتشجيع تقنيات جديدة ووسائل للزراعة المستدامة	- توفير الدعم المالي. - إشراك المزارعين أكثر في تطبيق التقنيات الحديثة والآمنة. - معرفة كيفية التشغيل وتنمية الأداء.	-تلقى ١١٦ مزارع دعم لتحويل المزارع للإنتاج العضوي بمساحة ٥٤٨ دونم -انتقل ٢٤٣ مزارع إلى الإنتاج الزراعي العضوي والآمن. -حصول ٤٠ مهندس زراعي حديث التخرج على تدريب لفترة طويلة. -تجهيز مختبر للنحل الطنان والأعداء الطبيعيين - انجاز مساحات إضافية للتدريس في مبنى غزة -انجاز ٤ أبحاث تطبيقية عبر البرنامج في الضفة وغزة	-تلقى ٢٠ مزارع دعم لتحويل المزارع -انتقل ١٦٠ مزارع إلى الإنتاج الزراعي العضوي والآمن. -حصول ٤٠ مهندس زراعي حديث التخرج على تدريب لفترة طويلة. -إنتاج ٢٤ مسلسلا في التليفزيون والراديو. -طباعة ٢ كتيبا و٢ نشرة و٤ بحث. -تدريب ٢٥٣ مزارعا في ١٥ دورة تدريبية. -المشاركة في ٤ مؤتمرات محلية وإقليمية -عقد ٢٤ دورة تدريبية لبناء القدرات لصالح ٣٦٠ مزارع.	-تلقى ١٢٠ مزارعا دعم لتحويل المزارع. -انتقل ٣٠٠ مزارعا إلى الانتاج الزراعي العضوي والآمن. -حصول ٤٠ متخصصا في الاقتصاد الزراعي حديث التخرج على تدريب لفترة طويلة. -إنتاج ٠ مسلسل في التليفزيون والراديو. -طباعة ٧ كتيب و٢ نشرة و٥ بحث. -تدريب ٢٣٠ مزارع في ١٥ دورة تدريبية. -عقد ٣٩ دورة تدريبية لبناء القدرات لصالح ١١٠٥ مزارع.
٢ - البرنامج الفرعي الخاص بتفعيل دور المرأة في المجتمع	المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية	تنشيط دور ووضع المرأة الريفية ومكانتها على المستوى الاجتماعي	- الحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية. -ترسيخ قدرات منظمات المرأة الريفية. - الارتقاء بالدور الإنتاجي للمرأة الريفية.	-التعليم المدني لحوالي ١٥٨٢٤ امرأة على موضوعات متنوعة من خلال ٢٠٣٧ زيارة -تطوير ٢٣١ حديقة منزلية. -. -دعم إيجاد ٥ مشروعا صغيرا لتوليد الدخل للمرأة. -تزويد ٤٢ نادي للمرأة بالدعم اللوجستي	-توصلت ٢٢ امرأة قيادية لمرحلة صنع القرار داخل مجتمعاتهن. -تدريب حوالي ١٠٤٥ امرأة على موضوعات متنوعة من خلال ٦٢ دورة. -تطوير ٢٦٥ حديقة منزلية. -التعليم المدني لحوالي ٣١٤٩ امرأة من خلال ١٥٠٠ ورشة عمل. -دعم إيجاد ٤ مشروعا صغيرا لتوليد الدخل للمرأة. -تزويد ١٤نادي للمرأة بالدعم اللوجستي -عقد ٥ ورش عمل تختص بالتسويق لصالح ١٢٤ امرأة -عقد ٥ ورش عمل تختص بالتنسيق الإداري لنوادي وتجمعات المرأة لصالح ١٤١ امرأة	-تدريب حوالي ١٦٣٥ امرأة على موضوعات متنوعة من خلال ١١٠ دورة. -تطوير ٤٣٥ حديقة منزلية. -التعليم المدني لحوالي ١٠٨٦٠ امرأة من خلال ٩٠٥ ورشة عمل. -دعم إيجاد ٤ مشاريع صغيرة لتوليد الدخل للمرأة. -تزويد ١٥ نادي للمرأة بالدعم اللوجستي. -إنشاء ٤٢ صف تعليمي للنساء

٣- البرنامج الفرعي الخاص بالتوفير والتسليف	المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية	دعم وبناء قدرات ومهارات جمعيات التوفير والتسليف	- الارتقاء بالقدرات التنظيمية لجمعيات الادخار والائتمان. - تحسين الموارد المالية لجمعيات التوفير والتسليف.	-تدعيم قدرات١٣٣ مجموعة ضمن ١٢ جمعية مركزية في الضفة والقطاع -تدعيم قدرات ٥٧٨٥ عضوا في جمعية تعاونية عبر مجموعة من خدمات التدريب والزيارات الاستشارية والورش وتقنيات بناء القدرات الأخرى كما تم دعم ٥٠ مجموعة بالخدمات اللوجستية التي من شانها تحسين قدراتها في إدارة المحافظ التي لديها - رفد المحافظ الإقراضية للجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف ب ٢٠٠٠٠٠ دولار لتمكينها من الاستجابة للطلب المتزايد على القروض وإدخال صيغ التمويل الإسلامي لهذه الجمعيات. -تنظيم ١٤٨٠ عضوجديد في الجمعيات التعاونية ال ١٢ في الوقت الذي انسحبت فيه ٦٧٤ عضوا من الجمعيات جراء الضائقة الاقتصادية التي تواجهها العضوات -تم رفع قيمة المدخرات في الأوعية الادخارية للمجموعات في ال١٢ جمعية الى ١٥٨٢١١٨ دولار بزيادة نسبتها ٤٣٪ قياسا مع العام ٢٠٠٤ -تم منح ١٣٨١ قرضا داخليا لأعضاء الجمعيات ويلغ حجم القروض الممنوحة ٢٠٥٢٨٨٦ دولار	-تنمية الأنظمة المالية والإدارية ل١٢ جمعية توفير وتسليف. -تشكيل اتحاد متخصص للتوفير والتسليف -تدريب ٤٥٧ امرأة على موضوعات متنوعة من خلال ٢٦ دورة تدريبية. -توفير الدعم المالي لمجموعات ل٣٠ مجموعة التوفير والتسليف بلغت قيمتها (١١٨٥٠٠ يورو) . -دعم إيجاد حوالي ٣١٢مشروع لتوليد الدخل للمرأة في ١٠٧ من مجموعات التوفير والتسليف -عقد ٤٥ ورشة عمل لتعزيز مفهوم الاتحاد لصالح ١٠٠٨ امرأة. -إجراء ١٢٦ زيارة استشارية في مجالات الإدارية الملية والجوانب القانونية لمجموعات التوفير والتسليف. -طبع عدد ٢ كتيب بمساهمة جميع الجمعيات التعاونية -إعداد الخطة الإستراتيجية للاتحاد	-تدريب حوالي ٢١٠٠ امرأة على موضوعات متنوعة من خلال ١٥٣ دورة تدريبية. -توفير الدعم المالي لمجموعات الادخار والائتمان (١٣٠٠٠٠ دولار) لصالح ١٦٢ مجموعة من S&C. -دعم إيجاد حوالي ٨٢٦ مشروع لتوليد الدخل وتلبية حاجاتها الخاص ل ٨٢٦ سيدة.

٤- البرنامج الفرعي الخاص بتجمعات وجمعيات المزارعين.	المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية	زيادة وبناء قدرات جمعيات المزارعين.	- تنمية القدرات المالية والإدارية لجمعيات المزارعين. -زيادة القدرات التنظيمية لجمعيات المزارعين الفلسطينيين. - توفير الدعم الإداري والموارد المالية لجمعيات المزارعين الفلسطينيين.	-تم تحسين الخدمات اللوجستية ل ٤ جمعيات تضم في عضويتها ٢٠٠ عضو -تم توفير منح تنموية لخدمة ٣٥ جمعية وتجمع قاعدي -دعم قدرات ١١ جمعية -إسناد ١١ جمعية في مجال تحسين الوضع التنظيمي وبناء هياكل إدارية ووضع أنظمة داخلية وأنظمة عمل مالي وإداري وإجراءات. -قدمت خدمات تدريبية وإرشادية تنموية في المجالات المختلفة لإفادة ١٦٥٠ مزارع.	-تدريب حوالي ٤٨٠ مزارع بالجمعيات الزراعية على دراسات جدوى إدارة المزارع وموضوعات مالية وإدارية أخرى من خلال ٣٥ دورة. -توفير الدعم ل٥٢٧ مزارع في ٢٢ جمعية للشراء الجماعي. -تطوير النظام المالي والإداري ل ٢٠جمعية مزارعين.	-تدريب حوالي ٩٣٦ مزارع بالجمعيات الزراعية على دراسات جدوى إدارة المزارع وموضوعات مالية وإدارية أخرى من خلال ٥٢ دورة. -توفير الدعم لجمعيات المزارعين (٢٧٠ قرض) في ٩ جمعيات للشراء الإجمالي. -توفير المعدات والدعم الإداري ل ٦ تجمعات للمزارعين.
٥- البرنامج الخاص بالشباب والعمل التطوعي	المساهمة في تعزيز النضال الوطني والمجتمعي الفلسطيني	- دعم تجمعات الشباب وقادتهم. - تنمية مجموعات العمل التطوعي.	- تنمية قدرات الشباب الريفي. -زيادة عدد المؤسسات التي تستهدف الشباب. - تنشيط الشباب. -تدعيم القيمة التطوعية في المناطق الريفية. - زيادة عدد المؤسسات التي تختص بالعمل التطوعي	--تكثيف العمل مع ١٠ أندية واستكمال النشاطات المخططة مع ٤٠ نادي بيئي. -تنظيم ١١١ ورشة عمل لخدمة ٥٩ تجمع بمشاركة ٢٠٤٤ عضو. -تدريب ل ٩٦٧ عضومنتظمين في ٤٨ تجمع -دع تجهيز ١٣ مقر للشباب لخدمة ٣٥٢ عضو -تقديم ٦٠٠ زيارة إرشادية و١٩ زيارة تبادلية و٧٧ زيارة إرشادية متخصصة لخدمة ٣٢ تجمع للشباب تضم ٦٤٠ عضوا - إيفاد ١٦ شاب وشابة في إطار التبادل الشبابي مع الدول الأوروبية.	-تدريب حوالي ٥٢٧ شاب على الاتصالات والقيادة من خلال ٣٠ دورة -تنظيم (١) معسكر صيفي دولي و٢٦ معسكرا محليا. -توفير الدعم اللوجستي ل ١ مركز شباب . -تنظيم ٨ حملة تطوعية -طبع ١ كتيب , نشرة وبث ٣ برنامج بالتليفزيون والراديو. -المشاركة في ٦ أنشطة لشبكات الشباب -تنظيم ٢٦ عرض لفيلم فلسفة غاندي في مقاطعة الخليل.	-تدريب حوالي ٩٤٠ شاب على الاتصالات والقيادة من خلال ٤٧ دورة. -تنظيم (١) معسكر صيفي دولي و١٥ معسكرا محليا. -توفير الدعم اللوجستي ل ١٤مركز شباب و٩ مجموعة شعبية. -تنظيم ١٥ حملة تطوعية و١ حملة تكافل. -طبع ٣ كتيب ,٢ نشرة وبث ٥ برامج بالتليفزيون والراديو.

٦- البرنامج الفرعي الخاص بالمجتمع المدني	المساهمة في تعزيز النضال الوطني والمجتمعي الفلسطيني	ترسيخ قيم ثقافة المجتمع المدني.	- زيادة الدراية بالحقوق المدنية. -تحسين مهارات النشطاء وطاقم منظمات المجتمع المدني.	-تنظيم ١٦ فعالية شعبية حول موضوع الجدار ومثلها لوفود تضامن أجنبية -توزيع ٣١٣ تنك بلاستيكي سعة ٥ كوب للعائلات المتضررة من الجدار -زيادة القدرات التخزينية للمياه ب ٥٣٩٢ م٣ عبر إنشاء ٧٥ بئر من المياه. -تم توجيه أكثر من ١٥ مؤسسة للعمل في قضايا تهم المواطنين في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى. -إعداد دراسة حول إمكانية تأسيس شركة خاصة مشتركة ما بين المزارعين والقطاع الخاص لاستثمار الأراضي خلف الجدار وبالتعاون مع جمعية الأهالي في الداخل	-عقد ١٥ دورة تدريبية و٣٠٠ ورشة عمل لموضوعات المجتمع المدني بمشاركة ٣١٠٠ مشارك. -عقد ٤ حملة للضغط والمناصرة -عقد ٣ مؤتمر قومي وندوة حوار. -طبع ٣ كتيب , نشرة وبث ٣٠برنامج بالتليفزيون والراديو. -إجراء ٦٠ زيارات استشارية للجان المجتمع المدني الصديقة - إجراء ٦٠ زيارة استشارية للجان المجتمع المدني -إجراء ١٢٥٠ زيارة إرشادية -إجراء معسكر تطوعي دولي بمشاركة ٣٠ متطوعا محليا ودوليا -العمل في معسكر تطوعي دولي بمشاركة ١٥٠ متطوع	-- عقد ١٧ دورة تدريبية و٧٠ ورشة عمل لموضوعات المجتمع المدني بمشاركة ١٥٤٠ مشارك. -تنظيم ١٠ حملة للضغط والمناصرة بمشاركة ١٢٠٠ ناشط -عقد ٣ مؤتمر وطني وندوة حوار. -طبع ٣ كتيب , ٧ نشرة وبث ٢٠ برنامج بالتليفزيون والراديو. -إجراء ١٠٠ زيارات استشارية للجان المجتمع المدني الصديقة.
٧- البرنامج الخاص بالتكافل الاجتماعي	تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق المن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.	ترسيخ التكافل الاجتماعي لمساعدة الأسر الفقيرة.	- زيادة القدرات المالية والإدارية للجان الاجتماعية. - دعم اللجان الشعبية للتكافل الاجتماعي بواسطة اللجان المحلية.	-توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لما يقارب ١٠٨١٦٩ أسرة لمدة تتراوح مابين ١-٣ أشهر. -- توزيع ١٠٠٠٠ طن من المواد الغذائية المختلفة -خدمة ٤٣٤ حالة اجتماعية عبر شبكة الأمان التي يوفرها البرنامج في المجالات المختلفة تعليم.صحة,.....	لم تتوفر ميزانيات لهذا البرنامج حتى تاريخ تحديث خطة عام ٢٠٠٦	-توزيع ١٨٢١ سلة طعام ل١٨٢١أسرة فقيرة. -توزيع حقائب مدرسية ل١٢٤٠ طالب. -توزيع ٢٠ ألف كتاب على الجامعات والمؤسسات التعليمية -الاستمرار في تبني ٨ أسرة فقيرة لمدة عام واحد.

٨-البرنامج الخاص بتنمية الأراضي.	الم تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق المن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.	تحسين وصول الغذاء إلى المناطق الريفية في الأراضي الفلسطينية	- تحسين الخصوبة والإنتاجية للأراضي الزراعية. - الارتقاء للوصول إلى الأراضي والأسواق الزراعية. - تقليل البطالة في المناطق الريفية.	-٥٧١٦ مزارع استفاد من الخدمات الإرشادية -تحسين إنتاجية الأرض من خلال استصلاح٩٢٥ دونم لإفادة ٢١٥ مزارعا وتأهيل ٤٢٠ دونم من الأراضي المدمرة لخدمة ٣٧٥ مزارع -زيادة تواجد المياه للزراعة إلى (١٤٧٦١ متر مكعب) من خلال بناء الآبار والبرك -فتح وترميم ٢٠,٩ كم من الطرق الزراعية لكي ينتفع بها ٥٠٠٠ دونم -بناء ٢٩٣٤٣ م٢ من الجدران الاستنادية لإفادة ١١٧٥ دونم استفاد منها ٢١٧ مزارع - زراعة ٣١٧١٩ شتلة لخدمة ٧٩٣ دونم استفاد منها ٣٠٣ مزارع -تأهيل ١٢٢ دونم بيت بلاستيكي استفاد منها ١٢٨ مزارع في إطار إعادة تأهيل الأراضي المتضررة في منطقة إقامة الجدار وفي شمال غزة. -إعادة تأهيل ٢٣ مزرعة إنتاجية للثروة الحيوانية لخدمة ٢٣ مزارع في القطاع. -انجاز ٥٤ محطة تنقية فردية وفرت ٧٠٠٠ م٣ من المياه -تركيب وتوسعة ٩,٧ كم من شبكات الري.	-تدريب حوالي ٦٦٠ مزارع على إدارة مياه الري من خلال ٤٠ دورة تدريبية. -تحسين إنتاجية الأرض من خلال استصلاح ٢٩٥٥ دونم. -زيادة تواجد المياه للزراعة إلى (١٣٨٨٦٠ متر مكعب) من خلال بناء ٦٠٦ بئر و١٢٧ بركة. -فتح وترميم ٣٠,٥ كم من الطرق الزراعية لكي ينتفع بها ١٠٩٩ دونم و٥٥٥ مزارع. -توفير قروض ميسرة لزراعة ٤٠٩ دونم من نبات القرنفل. وتصدير ١٢ مليون زهرة -توفير قروض ميسرة لزراعة ١٠٤ دونم من الخضروات للتصدير. -خلق ٧٢٩٧٥وظيفة يوميا لصالح ١٠٣٠٠ عاطل. -طبع ٦ كتيب على الموضوعات الزراعية والبيئية المتنوعة من ١٨,٠٠٠ نسخة. -تركيب وتوسعة ١٦,٦٥ كم من شبكات الري.	-تدريب ٣٧٥ مزارعا على إدارة مياه الري ومواد أخرى من خلال ٢٥ دورة تدريبية. -تحسين إنتاجية الأرض من خلال استصلاح ٢٦٤٣ دونم. -زيادة تواجد المياه للزراعة إلى (١٣٨٥٩٧ متر مكعب) من خلال بناء ٣٢١ صهريج و١٤٨ حوض. -فتح وترميم ٣٣ كم من الطرق الزراعية لكي ينتفع بها ٣٣٠٠ دنوم و٥٠٥ مزارع. -خلق ١٢٥٦٥وظيفة يوميا لصالح ٥٨٢٣ عاطل. -طبع ٦ كتيب و١ نشرة على الموضوعات الزراعية والبيئية المتنوعة من ١٨,٠٠٠ نسخة. -تركيب وتوسعة ٣١ كم من شبكات الري.

ملحق رقم ٢ : المستفيدين من البرامج خلال ٢٠٠٥-٢٠٠٧

بلغ عدد المستفيدين المباشرين من مختلف الأنشطة خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ (٣٥٧٠٢٧) مستفيد/ة منضوين في حوالي٥٠٠ جمعية وتجمع بالإضافة إلى حالات الاستفادة الفردية كما هومبين في الجدول التالي:

العام	المستفيدين رجال	المستفيدين نساء	المجموع الكلي	نسبة النساء في حالات الاستفادة
٢٠٠٥	٦٧٣٢٦	٨٣١٥٠	١٥٠٤٦٧	٥٥,٢٦
٢٠٠٦	٤٣٩٤٣	٦٧٩٤٧	١١١٨٩٠	٦٠,٧٣
٢٠٠٧	٤١٦٩٤	٥٣٠٦٦	٩٤٧٦١	٥٦,٠٠
المجموع	١٥٢٩٦٣	٢٠٤١٦٣	٣٥٧١١٨	٥٧,١٧

ملحق رقم ٣: قائمة المشاريع للعام ٢٠٠٧

اسم المشروع	الممول	الفترة الزمنية للمشروع	موازنة المشروع	وضع المشروع
١.دعم العائلات المتضررة في قطاع غزة	Grassroots	٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٨٩٢٠$	انتهى
٢.تحديد الاحتياجات بناء على العناقيد التنموية	NOVIB	٢٠٠٧/٤/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١	Euro ٢٧٦٠٠	تم تمديده
٣.فيلم القدس الوثائقي	Netherlands Representative Office	٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١	$ ٩٢٠٠٠	تم تمديده
٤.دعم المزارعين المتضررين من الجدار	Al Ahali Centre	٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/١/٣١	$ ١٠٠٠٠	انتهى
٥.دعم اسر غزة	Palestine ٣٣	٢٠٠٧/٤/١ - ٢٠٠٧/٨/٣١	Euro ٣٠٠٠٠	انتهى
٦.مشروع الأمن الغذائي للأسر الفقيرة	Welfare Association	٢٠٠٧/٢/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١	$ ٧٥٠٠٠	انتهى
٧.من فقراء المزارعين إلى فقراء الريف	ACS	٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/٢/٢٨	Euro ٤٥٠٠	انتهى
٨.توزيع سلات غذائية	CCP Japan	٢٠٠٧/٣/١ - ٢٠٠٧/٣/٣١	$ ١٢٠٠٠	انتهى
٩.تعزيز الأمن الغذائي لفقراء الأسر	Oxfam	٢٠٠٧/٣/١ - ٢٠٠٧/١١/٣٠	Euro ٤٤٢٠٠٠	انتهى
١٠.تعزيز الإدارة المتكاملة لمصادر الري	ADA	٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٩/١٢/٣١	Euro ٣٥٦٠٠٠	مستمر
١١.تطوير الزراعة العضوية	Grassroots	٢٠٠٧/٥/١ - ٢٠٠٨/٤/٣٠	$ ٣٢٧٨٥	مستمر
١٢.دعم المزارعين المتضررين من الجدار	Al Ahali Centre	٢٠٠٧/٢/١٥ - ٢٠٠٧/٦/١٥	$ ٣٧٩٧١	انتهى
١٣.التطوير المجتمعي بمساهمة الشباب والنساء في جنين	NEXUS	٢٠٠٧/٥/١ - ٢٠٠٨/٤/٣٠	Euro ٨٥٧١٤	مستمر
١٤.تطوير مستوى الحياة في الريف الفلسطيني	Netherlands Representative Office	٢٠٠٧/٧/١ - ٢٠٠٩/٦/٣٠	Euro ٦٣٤٠٤١١	مستمر
١٥.تعزيز جاهزية المزارعين في مجال الزراعات التصديرية	Netherlands Representative Office	٢٠٠٧/٧/١ - ٢٠٠٩/٦/٣٠	Euro ١٧٧٧٠٧٦	مستمر
١٦.تعزيز الأمن المائي للأسر الريفية في نابلس وسلفيت	EEDDA- ECHO	٢٠٠٧/٧/١ - ٢٠٠٨/٢/٢٨	Euro ٤٢٠٠٠٠	مستمر

اسم المشروع	الممول	الفترة الزمنية للمشروع	موازنة المشروع	وضع المشروع
١٧.مستوى الحياة للمزارعين في القطاع	Christian Aid	٢٠٠٧/٧/١ - ٢٠٠٨/٥/٣٠	Euro ١٦٨١٠٠	مستمر
١٨.تطوير مساهمة الشباب والنساء في التنمية الريفية	Overseas International	٢٠٠٧/٥/١٥-٢٠٠٨/٥/١٥	Euro ٣٩٠٦٠	مستمر
١٩.تطوير أراضي في زيتا	UNDP	٢٠٠٧/٨/٥-٢٠٠٨/١٢/٣١	$ ١٤٥٧٣٩	مستمر
٢٠.تأهيل الأراضي المدمرة في الفخاري	DIAKONIA	٢٠٠٧/٨/١ - ٢٠٠٨/١/٣١	Euro ٧٩٨٠٠	مستمر
٢١.دعم الإقراض الريفي	NRO	٢٠٠٧/٩/١-٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٧٤٧٣٨٥$	مستمر
٢٢.خلق فرص عمل في القطاع الزراعي وتأهيل مرافق زراعية مدمرة	UNDP	٢٠٠٧/٨/١ - ٢٠٠٨/٤/٣٠	٧٠٩٥٠٠$	مستمر
٢٣.تطوير الحديقة المنزلية في القطاع	CIDEAL	٢٠٠٧/٦/١ - ٢٠٠٩/٥/٣١	Euro ١٨٢٢٢٨	مستمر
٢٤.نحوتدخلات مستدامة في مكافحة الفقر	UNDP/Islamic Development Bank	٢٠٠٧/٩/١ - ٢٠٠٩/٨/٣١	٢٠١٧٧٧٠$	مستمر
٢٥.تطوير تزويد المياه للزراعة في الخليل	ICS	٢٠٠٧/١٠/١ - ٢٠٠٨/٣/٣١	Euro ٥٩٠٠٠	مستمر
٢٦.تطوير التوفير والتسليف في الريف	IFAD	٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٨/٦/٣٠	$ ٢٠٠٠٠٠	مستمر
٢٧.تأهيل أراضي مدمرة وتمكين مزارعي المواص	CARE International	٢٠٠٧/١٠/١ - ٢٠٠٨/٠٩/٣٠	$ ٦٠٠٦٢	مستمر
٢٨.مسح الحيوانات العاملة في الحقل	SHADH	٢٠٠٧/١٠/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٥,٨٧٥ NIS	انتهى
٢٩.تطوير استدامة الإغاثة	Christian Aid	٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١	Euro ١٠٨٨٥٠	انتهى
٣٠.دراسة حول تطوير مصادر المياه	JICA	٢٠٠٧/١١/١ - ٢٠٠٧/١١/٣٠	$ ١٦٠٠٠	انتهى
٣١.دراسة أولية لتطوير تدخلات لبناء قدرات الجمعيات	NDC	٢٠٠٧/٨/١ - ٢٠٠/١٢/٣٠	٥٠٠$	انتهى
٣٢.من فقراء المزارعين إلى فقراء الريف	AMPF	٢٠٠٧/١٠/١ - ٢٠٠٨/٠٤/٣٠	Euro ٣٠٠٠٠	مستمر

اسم المشروع	الممول	الفترة الزمنية للمشروع	موازنة المشروع	وضع المشروع
٣٣.تأهيل الأراضي المدمرة وخلق فرص عمل	SDC	٢٠٠٧/١٢/١ -٢٠٠٨/١١/٣٠	٣١٢٠٠٠$	مستمر
٣٤.تطوير الحدائق المروية في جنين	CERAI	٢٠٠٧/١١/١ -٢٠٠٨/١٠/٣١	Euro ٦٨٤٠٠	مستمر
٣٥.تطوير حياه المراه ودعم مشاريعها الصغيرة	ACS	٢٠٠٥/٥/٥ -٢٠٠٨/٥/٥	١٦٠٩٣٦٨ Euro	مستمر
٣٦.التوجهات الجندرية في مجال إدارة وتطوير مصادر المياه في حوض المتوسط	GEWAMED	٢٠٠٦/١/١ -٢٠٠٩/١٢/١٣	٥٠٠٠٠ Euro	مستمر
٣٧.تطوير أراضي بيت عنان	UNDP/ IFAD	٢٠٠٦/٠٤/٠١-٢٠٠٧/٠٣/٣١	١١٦٨٧٠$	انتهى
٣٨.مجتمعات ضد العنف/المياه هي الحياة	Nexus Emilia Romagna	٢٠٠٦/٥/١ -٢٠٠٧/٥/١	١٦٦٤٥ Euro	انتهى
٣٩.تطوير أراضي هامشية في طولكرم	UNDP	٢٠٠٦/٥/١٠ -٢٠٠٧/٣/٣١	١٨٨,٦٠٠$	انتهى
٤٠.تشجيع الزراعات الربحية في الأراضي الفلسطينية	Netherlands Representative Office	٢٠٠٦/٦/١ -٢٠٠٧/٧/١	١,٧٣٨,١٨٢$	انتهى
٤١.تطوير أراضي هامشية /صيدا	UNDP/ IFAD	٢٠٠٦/٦/١٠ -٢٠٠٧/ ٣/٣٠	١٤٩,٩٠١$	انتهى
٤٢.دعم استدامة الإغاثة	OPEC Fund	٢٠٠٦/٦/٢٠ -٢٠٠٧/٦/١٩	٢٠٠,٠٠٠$	انتهى
٤٣.تطوير مستوى الحياة في المناطق الريفية	Netherlands Representative Office	٢٠٠٦/٦/١٥ -٢٠٠٧/٦/١٥	٣١٧٧٦٣٨ Euro	انتهى
٤٤.تعزيز دور المرأة الريفية في عملية اتخاذ القرار	ACPP	٢٠٠٦/٢/٢٥ -٢٠٠٧/٤/٢٥	٢٩٤٩٨١ Euro	انتهى
٤٥.تطوير جودة زيت الزيتون في عصيرة الشمالية	UNDP	٢٠٠٦/٧/١٠ -٢٠٠٧/٥/٣٠	٣٠٤,٤٢٠$	انتهى
٤٦.تطوير قدرات الأندية والتجمعات النسوية	CCFD	٢٠٠٦/٦/١ -٢٠٠٧/٥/٣٠	١٥٠٠٠ Euro	انتهى

اسم المشروع	الممول	الفترة الزمنية للمشروع	موازنة المشروع	وضع المشروع
٤٧.تطوير الزراعات الربحية في مجال الخضروات	Netherland Representative Office	٢٠٠٦/٩/١ -٢٠٠٧/٨/٣١	١,٧٧٧,٧٥٥$	انتهى
٤٨.تعزيز الأمن المائي في سلفيت ورام الله	ECHO/ EEDDA	٢٠٠٦/٩/١ -٢٠٠٧/٣/١	٤٠٠٠٠٠ Euro	انتهى
٤٩.تحسن فرص المزارعين في الوصول إلى الغذاء والعمل	Oxfam Belgium	٢٠٠٦/٩/١ -٢٠٠٧/٨/٣١	١٩٥٢٠٢,٥ Euro	انتهى
٥٠.استصلاح أراضي وخلق فرص عمل	NPA	٢٠٠٦/١١/١ -٢٠٠٧/٢/٢٨	٨٤,٠٠٠$	انتهى
٥١.إنتاج فيلم وثائقي حول القدس	Switzerland Representative Office	٢٠٠٦/١١/١ -٢٠٠٧/٦/٣٠	١٨,٠٠٠$	انتهى
٥٢.خلق فرص عمل للنساء في القرية البدوية -غزة	Comote Saintonge-Palestine/France	٢٠٠٦/١١/١ -٢٠٠٧/٤/٣٠	٧,٥٠٠$	انتهى
٥٣.تطوير المدرسة الخضراء في جنوب قطاع غزة	Palestine ٢٤	٢٠٠٦/١٠/١ -٢٠٠٧/٩/٣٠	١٨٧٠٠ Euro	انتهى
٥٤.توزيع تنكات مياه بلاستيكية في بيت حانون	APN Jordan	٢٠٠٦/١٢/١ -٢٠٠٧/١/٣١	١٧,٧٣٨$	انتهى
٥٥.تطور القدرات -نحوتنمية مستدامة	The Government of the Grand Duchy of Luxembourg	٢٠٠٥/٨/٣ -٢٠٠٨/٨/٣	٩٠٠٠٠٠ Euro	مستمر
٥٦.تطوير الأراضي الهامشية ومصادر المياه	European Commission Technical Assistance	٢٠٠٥/٩/٢٢ -٢٠٠٨/٣/٢١	١,١١٥,٦٧٦ Euro	مستمر
٥٧.تطوير الاستزراع السمكي	APEFE	٢٠٠٥/١١/١٠-٢٠٠٧/١١/١٠	٣١١,٩٤٨$	مستمر
٥٨.دعم صغار المزارعين في الأراضي الفلسطينية	Arab Fund for Economic and Social Development	٢٠٠٥/١٢/١ -٢٠٠٧/١١/٣٠	٢,٠٠٠,٠٠٠$	مستمر
٥٩.الإدارة المشاركة لمصادر المياه على مستوى المزرعة	MEDA	٢٠٠٤/٣/١٧ -٢٠٠٨/٠٣/٣١	٧٢٨٦٧٣ Euro	مستمر
٦٠.دعم استدامة الإغاثة	NOVIB	٢٠٠٥/١/١ -٢٠٠٧/١٢/٣١	Euro ٦٧٥٠٠٠	انتهى
٦١.دعم للأسر الفقيرة في القطاع	TROCAIRE « Co-financed project with C.A	٢٠٠٧/٠٨/٠١-٢٠٠٨/٠٦/٣٠	Euro ٢٢١,٧٠٠	مستمر